

حاشية الفتح القريب، للسيوطي (849 - 911هـ)

على مغني اللبيب لابن هشام

• د. محمد خليل الزروق

المؤلف⁽¹⁾:

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، الحُضَيْرِي، السيوطي، جلال الدين. أحد أئمة الإسلام، والعلماء الجامعين للعلوم، والمكثرين من التأليف.

قال: "وأما نسبنا بالحُضَيْرِي فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا الحُضَيْرِيَّة محلة ببغداد. وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي -رحمه الله تعالى- يذكر أن جده الأعلى كان أعجميًا أو من الشرق. فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة⁽²⁾.

مولده بمصر سنة 849هـ. وكان والده من أهل العلم، وتوفي والده وله من

(1) ترجم لنفسه في كتاب سماه: التحدث بنعمة الله، وفي حسن المحاضرة 310/1، وترجمه تلميذ له في كتاب سماه: بهجة العابدين، في ترجمة حافظ العصر جلال الدين، لخص فيه كتاب "التحدث" وزاد عليه، وترجمه السخاوي في الضوء اللامع 65/4 ترجمة ذم وقشيع لما كان بينهما من المنافسة، وله ترجمة في النور السافر 90، والكواكب السائرة 226/1، والبدر الطالع 337، ورد على السخاوي فأ نصف المترجم.

(2) حسن المحاضرة 311/1.

العمر نحو خمس سنين، فنشأ يتيمًا.

قال: "وكان يكتب (أي والده) في نسبه: السيوطي، وغيره يكتب: الأسيوطي، وينكر كتابة والده، ولا إنكار، بل كلا الأمرين صحيح. والذي تحرر لي بعد مراجعة كتب اللغة ومعاجم البلدان ومجاميع الحفاظ والأدباء وغيرهم أن في سيوط خمس لغات: أسيوط يضم الهمزة وفتحها، وسيوط بتثليث السين⁽¹⁾.

طلب العلوم، وابتدأ التأليف صغيرًا، ومحا كثيرًا مما ألفه في الحداثة، وأكثر من التأليف حتى زادت مؤلفاته على خمسمئة بين صغير وكبير. ولما بلغ الأربعين اعتزل الناس وأقبل على تصحيح مؤلفاته، وبقي كذلك إلى وفاته سنة 911هـ⁽²⁾.

العلوم التي تبحر فيها:

قال: "ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع، على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل

(1) بهجة العابدين 61. وذكر مثل هذا في لب اللباب 15. ونقل الزبيدي عن شيخه ابن الطيب أن اللغات فيها ست، أي بتثليث الأول فيهما، وقال: "والتثليث الذي نقله شيخنا فيهما غريب، وهو ثقة فيما يرويه وينقله". التاج 164/5. واقتصر ابن الطيب في شرحه على الاقتراح على الخمس. فيض نشر الانشراح 171/1. واقتصر باقوت على الفتح فيهما. معجم البلدان 193/1 و301/3. وصاحب القاموس 380/2 على الضم.
(2) بهجة العابدين 158.

الفلسفة. والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة -سوى الفقه- والنقول التي اطلعت عليها فيها لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي، فضلا عما هو دونهم، وأما الفقه فلا أقول فيه ذلك، بل شيخي فيه (علم الدين البُلُقَيْني⁽¹⁾) أوسع نظراً، وأطول باعاً. ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه والجدل والتصريف، ودونها الإنشاء والترسل والفرائض، ودونها القراءات، ولم أخذها عن شيخ، ودونها الطب. وأما علم الحساب فأعسر شيء علي... وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحدياً بنعمة الله تعالى، لا فخراً... ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب - لقدرت على ذلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي⁽²⁾.

وقال: "وقد بلغت - ولله الحمد- رتبة الاجتهاد المطلق في الأحكام الشرعية، وفي الحديث النبوي، وفي العربية"⁽³⁾.

وتكلم على المجتهدين في الفقه والحديث لزمانه، وقال: "وأما الاجتهاد في العربية على انفراده فما جاء بعد ابن هشام من يوصف به غيري، إلا أن يكون

(1) صالح بن عمر (791-868 هـ). الضوء اللامع 3/312.

(2) حسن المحاضرة 1/311، وينظر التحدث بنعمة الله 203.

(3) التحدث بنعمة الله 205، وبهجة العابدين 102.

الغماري⁽¹⁾، فإنه كان منفردًا بالنحو على رأس الثمانمئة، إلا أنني لم أر شيئاً من كلامه فأحكم عليه، والظاهر أنه لا يقصر عن هذه الرتبة. وقبل ابن هشام خلق في هذه المرتبة كأبي حيان وأكثر شيوخه⁽²⁾.

وقال في أول الأشباه والنظائر: "أما بعد، فإن الفنون العربية على اختلاف أنواعها هي أول فنوني، ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سمري وشجوني، طالما أسهرت في تتبع شواردها عيوني، وأعملت فيها بدني إعمال المجد ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني. ولم أزل من زمن الطلب أعنتي بكتبها قديماً وحديثاً، وأسعى في تحصيل ما دثر منها سعيًا حثيثاً، إلى أن وقفت منها على الجم الغفير، وأحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملًا بحيث لم يفتني منها سوى النزر

(1) محمد بن محمد بن علي بن عبد الرازق (720-802هـ)، أخذ العربية والقراءات عن أبي حيان، قال ابن الجزري: "نحوي أستاذ انتهت إليه علوم العربية في زماننا... وكان أحفظ أهل زمانه لشواهد العربية". غاية النهاية 244/2. وقال المقرئ: "وقد انتهت إليه الرئاسة في علم النحو واللغة، ونصدر لإقراءهما مدة طويلة، وأخذ عنه الفضلاء، وأقرأ القراءات، ولقد كان من أحسن من لقيت محاضرة وأكثرهم فوائد". درر العقود 76/3. وقال ابن حجر: "كان عارفاً باللغة العربية، كثير المحفوظ للشعر، لا سيما الشواهد، قوي المشاركة في فنون الأدب، تخرج به الفضلاء". إنباء الغمر 128/2. وقال: "وهو خاتمة من يشار إليه في القراءات والعربية". المجمع المؤسس 508. وقال السخاوي: "كان ممن أخذ عنه شيخنا (ابن حجر) وأدرجه في شيوخه الذين كان كل واحد منهم متبحراً ورأساً في فنه". الضوء اللامع 149/9. ومع مكانته هذه التي وصفوا لم يذكروا له مصنفًا، ولا اطلع السيرطي له على كتاب.

(2) التحدث بنعمة الله 208، وبهجة العابدين 105.

اليسير، وألّفتُ فيها الكتب المطولة والمختصرة، وعَلَّقت التعاليق ما بين أصول وتذكرة... إلخ⁽¹⁾.

ترجمة السخاوي له:

وقد ترجمه السخاوي حاطًا من شأنه، ذامًا له، وعاب عليه كل ما ادّعاه، وزعم أن السيوطي لازمه دهرًا واختلس بعض كتبه وكُتِبَ غيره، وأن دعواه الاجتهاد ليست خطأ، وقلّل من شأن تصانيفه الكثيرة بأن بعضها في ورقة، وأن كثيرًا منها دون كراسة، وفيها ما هو مختلس، قال: "وليتّه إذ [اختلسها]⁽²⁾ لم يمسّخها، ولو نسخها على وجهها لكان أنفع، وفيها مما هو لغيره الكثير، هذا إن كانت المسميات موجودة كلها، وإلا فهو كثير المجازفة"⁽³⁾. ورماه بالكذب في بعض ما ادّعى، ثم قال: "كل ذلك مع كثرة ما يقع فيه من التحريف والتصحيف، وما ينشأ عن عدم فهم المراد، لكونه لم يزاحم الفضلاء في دروسهم... بل استبد بأخذه من بطون الدفاتر والكتب... ولو شرحت أمره لكان خروجًا عن الحد، وبالجملّة فهو سريع الكتابة، لم أزل أعرفه بالهوس، ومزيد الترفع... إلخ"⁽⁴⁾.

ودفع عنه الشوكاني ورّدّ على السخاوي ردًّا بليغًا منصفًا، قال: "وتصانيفه في

(1) الأشباه والنظائر 1/ 1-2.

(2) الأصل: اختلس، والإصلاح عن البدر الطالع.

(3) الضوء اللامع 4/ 68.

(4) الضوء اللامع 4/ 65-70.

كل فن مقبولة، قد سارت في الأقطار مسير النهار، ولكنه لم يسلم من حاسد لفضله، وجاحد لمناقبه، فإن السخاوي في الضوء اللامع - وهو من أقرانه - ترجمه ترجمة مظلمة، غالبها ثلُب فظيع، وسب شنيع، وانتقاص وعَمُط لمناقبه تصرّحاً وتلويحاً. ولا جرم، فذلك دأبه في جميع الفضلاء من أقرانه. وقد تنافس هو وصاحب الترجمة منافسة أوجبت تأليف صاحب الترجمة لرسالة سماها: الكاوي لدماع السخاوي⁽¹⁾.

وذكر جملة من كلام السخاوي، ثم قال: "لا يخفى على [المُنصف]⁽²⁾ ما في هذا القول المنقول من التحامل على هذا الإمام... قوله: إنه مسخ كذا وأخذ كذا - ليس بعيب، فإن هذا ما زال دأب المصنفين، يأتي الآخر فيأخذ من كتب من قبله فيختصر، أو يوضح، أو يعترض، أو نحو ذلك من الأغراض التي هي باعثة على التصنيف. ومن ذاك الذي يعتمد إلى فن قد صنّف فيه من قبله فلا يأخذ من كلامه؟ وقوله: إنه رأى بعضها ورقة - لا يخالف ما حكاه صاحب الترجمة من ذكر عدد مصنفاته، فإنه لم يقل: إنها زادت على ثلاثئة مجلد، بل قال: زادت على ثلاثئة كتاب، وهذا الاسم يصدق على الورقة فما فوقها... وقوله: إنه كثير التصحيف والتحريف - مجرد دعوى عاطلة عن البرهان، فهذه مؤلفاته على ظهر البسيطة محررة أحسن تحرير، ومتقنة أبلغ إتقان".

(1) البدر الطالع 337.

(2) الأصل: المُنصف.

ثم بين ما جرى عليه السخاوي في ترجمته لأهل زمنه، قال: "والسخاوي -رحمه الله- وإن كان إمامًا غير مدفوع - لكنه كثير التحامل على أكابر أقرانه كما يعرف ذلك من طالع كتابه: الضوء اللامع، فإنه لا يقيم لهم وزنًا، بل لا يَسَلِّمُ أغلبهم من الحِطِّ منه عليه، وإنما يُعَظِّمُ شيوخه وتلامذته، ومن لم يعرفه ممن مات في أول القرن التاسع قبل موته، أو من كان من غير مصره، أو يرجو خيره، أو يخاف شره".

وبين أنه من شأن المجتهدين والمبرزين في كل عصر أن يجدوا من يحط من قدرهم، ويُزري عليهم، ثم يرتفع قدرهم بعد موتهم، وينتفع الناس بعلمهم، قال: "وأما ما نقله من أقوال مَنْ ذكره من العلماء مما يؤذن بالحط على صاحب الترجمة فسبب ذلك دعواه الاجتهاد كما صرَّح به، وما زال هذا دأب الناس مع مَنْ بلغ تلك الرتبة، ولكن قد عرَّفْنَاكَ في ترجمة ابن تيمية أنه قد جرت عادة الله - سبحانه - كما يدل عليه الاستقراء - برفع شأن من عودي بسبب علمه وتصريحه بالحق، وانتشار محاسنه بعد موته، وارتفاع ذكره، وانتفاع الناس بعلمه. وهكذا كان أمر صاحب الترجمة، فإن مؤلفاته انتشرت في الأقطار، وسارت بها الركبان إلى الأنجاد والأغوار، ورفع الله له من الذكر الحسن والثناء الجميل ما لم يكن لأحد من معاصريه، والعاقبة للمتقين"⁽¹⁾.

ما وضعه على المفتي:

وتصانيفه كما سلف كثيرة، وغالب المهم منها في العربية وغيرها معروف

⁽¹⁾ البدر الطالع 337-343.

متداول، فلا أطيل بذكره، وأقتصر على ما وضعه على "المغني".

وللسيوطي على المغني ثلاثة كتب⁽¹⁾:

1- حاشية سماها: الفتح القريب، على مغني اللبيب⁽²⁾، وهي موضوع هذه الكلمة.

2- وشرح شواهد مغني اللبيب⁽³⁾.

3- وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب⁽⁴⁾.

(1) وظن محققا تحفة الأديب أن كتب السيوطي على المغني خمسة (مقدمة الكتاب ص 15) أخذًا من كشف الظنون 1753 وهدية العارفين 537/1، فقد ذكر فيهما كتابان آخران، هما تحفة الغريب أو القريب، ونكت على شرح الشواهد، وهو خطأ بلا شك، وكشف الظنون وذيوله مشحونة بالتحريف الواضح.

(2) حسن المحاضرة 317، والتحدث بنعمة الله 106. وفي بهجة العابدين 230، وكشف الظنون 1234، وهدية العارفين 541/1: في حواشي مغني اللبيب، وفي هدية العارفين: فتح القريب، وهو تحريف.

(3) حسن المحاضرة 317، والتحدث بنعمة الله 106، وبهجة العابدين 230. ونشر مرارًا، ينظر معجم المطبوعات العربية 1081/1، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع 313/3، ومعجم المخطوطات المطبوعة 98/3. ويُظن كثيرًا أنه الفتح القريب، كما في معجم المطبوعات والمعجم الشامل (ذكره مرتين بالاسمين)، وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 77/6، وينتقل ذلك إلى فهارس المخطوطات.

(4) بهجة العابدين 230. لم يرد في التحدث، ونشر في عمان سنة 2008.

والظاهر أن تاريخ وضعها على هذا الترتيب، ذكرها هكذا تلميذه في ترجمته⁽¹⁾، ولأنه قال في تحفة الأديب: "هذا الكتاب الثالث الموعود به على مغني اللبيب"⁽²⁾، وقال في شرح الشواهد: "فإن لنا حاشية على مغني اللبيب لابن هشام مسماة بالفتح القريب"⁽³⁾، وإن كان قد ذكر الكتابين الأخيرين في الحاشية، فقال: "ولا تعرضت فيه لشيء من شواهد الكتاب اكتفاء بالشرح الذي وضعته عليها، وهو جامع مستوعب جليل، ولا لتراجم من فيه من النحاة اكتفاء بالكتاب المبسوط الذي أفردته في ذلك"⁽⁴⁾، وكأن من عادته أن يشير إلى الكتاب الذي ينوي وضعه، أو الذي شرع فيه ولم يكتمل.

وكثيراً ما يُظنّ في الفهارس أن الحاشية المسماة الفتح القريب هي شرح الشواهد، كما ذهب إلى ذلك بروكلمان، وذكر أنه مطبوع⁽⁵⁾.
طبقات النحاة:

وكتابه على المغني المسمى: تحفة الأديب، في نحاة مغني اللبيب، هو في تراجم النحويين المذكورين فيه، ومعلوم أن للسيوطي في تراجم النحويين كتاب: بغية

(1) بهجة العابدين 230.

(2) تحفة الأديب 1.

(3) شرح شواهد المغني 9/1.

(4) الفتح القريب 2 ظ. وأشار أيضاً في الحاشية إلى أنه ترجم المالقي في تحفة الأديب. الفتح القريب 28 ظ.

(5) تاريخ الأدب العربي 77/6.

الوعاء، في طبقات اللغويين والنحاة، وقد قال عند ذكر كتبه في التاريخ: "طبقات النحاة الكبرى والوسطى والصغرى"⁽¹⁾.

والذي يوضح الأمر والفرق بين الثلاثة ما كتبه في مقدمة بغية الوعاء، فقد قال بعد ذكر المراجع: "فَجَمَعْتُ كل ما تضمنته هذه الكتب المذكورة من ترجمة نحوي طالت أو قصرت، خَفِيتُ أخباره أو اشتهرت، وأوردت من فوائدهم وأخبارهم ومناظراتهم وأشعارهم ومروياتهم ومفرداتهم ما لم يجتمع في كتاب، بحيث بلغت المَسْوَدَة سبع مجلدات. فلما حُلَّت بسكة المشرقة سنة ثمان وستين (869هـ) وقفت عليها صديقنا الحافظ نجم الدين بن فهد⁽²⁾... فأشار علي بأن ألخص منها طبقات في مجلد يحتوي على المهم من التراجم، ويجري مجرى ما ألفه⁽³⁾ الناس من المعاجم، فحميت رأيه... ولخصت منها الباب في هذا الكتاب، وتركنت تلك المسوودة على حالها... فلما كتبت على مغني اللبيب الحاشية المسماة بالفتح القريب... خشيت إن أنا أودعت ذلك الحاشية أن تطول... فاقصرت في الحاشية على المسائل النحوية، وأبيات المُحَدِّثِينَ⁽⁴⁾ المروية، وأفردت للشواهد العربية كتابًا حافلاً... ثم أفردت كتابًا ثالثًا لتراجم من فيه من النحاة، مبسوط التراجم لمن انتحاه، فأخذت فيه ثلث تلك المسوودة... وما لم

(1) حسن المحاضرة 318/1، وفي بهجة العابدين 251: 'طبقات اللغويين والنحاة' فحسب.

(2) عمر بن محمد (812-885هـ) المكي المؤرخ. الضوء اللامع 126/6.

(3) يجوز أن يكون من التأليف ومن الألفة.

(4) ضبط على أنه من التحديث، والصواب ما أثبتته.

يدخل فيه من الفوائد والفرائد، والألغاز والزوائد، والمناطرات والمحاورات، والفتاوى والواقعات... أفردت لها كتاب الأشباه والنظائر النحوية. فلم يَضِعْ شيء بحمد الله من تلك المسوَّدة... وألغى عنها الاسم الأول، وصار الاعتماد في الطبقات الجامعة على هذه والمعوَّل⁽¹⁾.

والذي يفهم من هذا أن المسوَّدة الملغاة هي الطبقات الكبرى، وهذه لا علم لنا بوجودها⁽²⁾، وقد فرَّقها كما هو ظاهر على بغية الوعاة، وتحفة الأديب، والأشباه والنظائر، وأن الطبقات الوسطى هي بغية الوعاة، وأن الطبقات الصغرى هي تحفة الأديب⁽³⁾.

وعدَّد المترجمين في بغية الوعاة فوق ألفين ومائتين، وعددهم في تحفة الأديب أحدٌ وعشرون ومئة، ولكن الترجمة في تحفة الأديب طويلة واسعة بالقياس إلى ما في البغية.

هل اكتملت الحاشية؟

نظرت من الحاشية غير نسخة فوجدتها تقف في أثناء الكلام على (حق)

(1) بغية الوعاة 5/1-6.

(2) إلا أن يكون اسمًا لا نعلم سُمِّيَ به، ففي مكتبة رئيس الكتاب بإستانبول كتاب باسم: طبقات النحاة الكبرى، برقم 1161. تحفة الأديب (المقدمة) 27.

(3) ويؤيد هذا الرأي أن من بغية الوعاة نسخة بخط السيوطي في المكتبة الوطنية بباريس برقم 2119 بعنوان: طبقات النحاة الوسطى. تحفة الأديب (المقدمة) 28 وفي التحدث بنعمة الله 106. "طبقات النحاة الكبرى تسمى بغية الوعاة". ولا يبعد أن يقع التردُّد في التسمية.

من الباب الأول، وهي في النسخة التي أستعملها في هذا البحث (نسخة الأسكوريال برقم 51) تزيد بقليل على مائتي ورقة، وهذا يفيد أنها لو كانت مكتملة على هذا النمط لكانت فوق ألف ورقة، وغالب نسخها في نحو المائتين. ولم يذكرها مع هذا في مصنفاته التي لم تكتمل، وكأنه كان يؤمل إكمالها. ثم وجدته ذكرها في الهمع في مبحث (لا)، وفي مبحث (لن)⁽¹⁾، فقد يكون لها بقية لم تصل إلينا، أو تكون لها نسخة أرقى لم أقف عليها، ولا يبعد أن يشتهر للكتاب إبراز دون إبراز.

وفي النسخة مواضع فراغ تركت لإثبات نص، أو ذكر راوٍ أو مُحَرِّجٍ لحديث⁽²⁾. ولا أظن أنها نسخة المؤلف لأخطاء بها لا يقع فيها مثل السيوطي. وليس ببعيد أن تكون بإملائه، أو منقولة عن نسخة كذلك، فقد قال تلميذه: "كان - رحمه الله - يصنف في اليوم الواحد ثلاث كرارس، ويكتبها بخطه الكريم النفيس، وكان يملئ عليّ من تصنيفه وهو يطالع الكتب، وهي منشورة بين يديه، ويأتي بعرائب وعجائب من عنديّاته يصدرها بـ قُلْتُ"⁽³⁾.
مقدمة الحاشية ومنهجها:

قال في المقدمة: 'فهذا تعديق لطيف على معني اللبيب، عن كتب

(1) همع الهوامع 94/4 و261/5.

(2) الفتح القريب 66 ظ، و100 ظ، و116 ظ، و132 ظ، و135 و، و136 و، و173 و، و177 و.

186 و، و187 و، و199 ظ.

(3) بهجة العابدين 120.

الأعاريب، سميته بالفتح القريب، يبتهج به الأريب، ويُسرُّ به الحبيب، ويفتخر به منه الأقصى والقريب، ضمَّنته من الفوائد كل نفيس وغريب، ولم أورد فيه من حاشيتي الشيخ بدر الدين الدماميني (- 845 هـ)، وشيخنا الإمام تقي الدين الشُّعْبِيَّ (801-872 هـ) إلا النزر القليل، قصدًا لأن تكون هذه الحاشية عليهما كالتذييل والتكميل، ولا تعرَّضت فيه لشيء من شواهد الكتاب اكتفاء بالشرح الذي وضعته عليهما، وهو جامع مستوعب جليل، ولا لتراجع من فيه من النحاة اكتفاء بالكتاب المبسوط الذي أفردته في ذلك، والتكرار من أكبر أسباب التعطيل، وعدلت عن ذكر مشابحات لفظية، واحتمالات غير منقولة ولا قويَّة، وتتبع فوائد الكتب القديمة، وزوائد التي هي كالذَّرر اليتيمة⁽¹⁾.

ثم ذكر جملة من المراجع التي رجع إليها في وضع الحاشية على عادته.

ومن هذا نعرف أن منهجه في الحاشية:

- 1- مجاوزة ما جاء في حاشيتي الدماميني والشمني إلا ما قلَّ.
 - 2- ترك شرح الشواهد للكتاب الذي وضعه في ذلك.
 - 3- ترك التراجع لكتابه تحفة الأديب.
 - 4- ترك المناقشات اللفظية.
 - 5- إيراد الفوائد والزوائد من كتب العربية القديمة.
- فالغرض الأصيل من الحاشية إذاً هو ذكر الفوائد والزوائد على الكتاب من كتب العربية، وقد وثق بهذا الذي وعد به، فهو في كل تحشية على قول للمؤلف

⁽¹⁾ الفتح القريب 2 ظ.

ينقل النصوص تطول أو تقصر، وتعيد زيادة تفصل ما أجمل المصنف، أو فائدة لم ترد في كلامه، أو تبين مصدره الذي أخذ منه، أو تقوم رأيه الذي ذهب إليه. وإذا كانت مكتبة السيوطي كبيرة وغنية، وخبرته في مراجع الفن طويلة وعميقة، فلا شك أن تحشيقه بهذا المنهج تكشف لنا جزءاً كبيراً من المادة التي ألف بها المصنف كتابه، وتريد على ما ذكر فوائد كثيرة، وتحقيقات جمة. ونبدأ بكلمات في بعض ما جازره، ثم ندخل إلى الفوائد التي أفادها.

الدماميي والشُّنِّي:

قد ذكر السيوطي - كما أشار في المقدمة شيئاً مما حشّى به الدمايني والشُّنِّي الكتاب، وهو في موضع يعلّق متدخلاً، وفي موضع يورد كلاميهما ساكناً.

1- فمن أمثلة السوع الأول أن الدمايني عرّف الإعراب المذكور في مقدمة المصنف عند قوله: "وأصل ذلك علم الإعراب"⁽¹⁾، بأنه: "علم النحو الباحث عن الكلم العربية باعتبار إعرابها وبنائها، وليس المراد الإعراب المقابل للبناء"⁽²⁾. وقال عند ذكر المصنف كتابه "الإعراب عن قواعد الإعراب"⁽³⁾: "والإعراب الأول لغوي بمعنى الإبانة والإظهار، والثاني اصطلاحى أريد به علم السحو، أو إجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صاعدة العربية، كما يقال: أعرب هذه القصيدة، إذا تتبع ألفاظها وبين كيفية جريانها على قواعد السحو،

(1) المغني 12.

(2) تحفة الغريب 2 ط، ونحوه في المزج 5، والحاشية المصرية 3 ط.

(3) المغني 12-13.

ومنه قولهم: هذا كتاب إعراب القرآن⁽¹⁾.

فنقل السيوطي كلام الدماميني في الموضع الأول، وقال: "ووافقه شيخنا، وزاد أن إضافة العلم إليه بيانية، ونبه على أنه يقال أيضًا على أمر ثالث، وهو تطبيق المركب على تلك الأحكام وبيان أنه من جزئياتها"⁽²⁾.

وهذا المعنى الثالث نبه عليه الدماميني أيضًا، كما هو ظاهر فيما نقلته عنه، وقد نقل السيوطي كلامه الأول، ثم نقل كلامه الثاني، فلا موضع لتخصيص التنبيه على هذا المعنى بشيخه الشمني.

وقد أخذ عليهما تجويز الأمرين، والمراد واحد. وهذا الجديد الذي أفاده السيوطي وبيّنه أتم بيان، وبهذا بيّن موضوع الكتاب، فهو ليس النحو على عمومته كما يُظن، ولكن تطبيق قواعد النحو على النصوص.

قال: "وعندي أن هذا هو المراد هنا، فإن هذا الكتاب موضوع في علم الإعراب بالمعنى المذكور، لا في علم النحو، والفرق بين موضوع علم النحو وموضوع علم الإعراب بالمعنى المذكور لا يخفى، وقد جوّز الدماميني - وتبعه الشيخ - الأمرين... والذي أقطع به أن المراد الثاني بلا شك، فإن هذا الكتاب وتلك المقدمة (الإعراب عن قواعد الإعراب) إنما موضوعهما قواعد الثاني لا مطلق النحو، ولا شك أن الإعراب بالمعنى المذكور أخص من مطلق النحو، وهو الأصل في إيضاح معنى القرآن والحديث، ومطلق النحو بالنسبة إليه كالوسيلة والتوطئة، وذلك هو المقصود منه. ويوضح ذلك قول المصنف فيما بعد: واعلم أني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور، أحدها

(1) تحفة الغريب 3 ظ، وهو في المزج 9، وليس في الحاشية المصرية.

(2) الفتح القريب 2 ظ، وهو ممزوج من الموضعين في المنصف من الكلام 5/1 و9.

كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، إلى أن قال: الثاني إيراد ما لا يتعلق بالإعراب إلخ، إلى أن قال: الثالث إعراب الواضحات إلخ، فكل هذا يوضح أن المراد بالإعراب إجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية لا مطلق النحو. ثم إن نسبة الإعراب إلى علم النحو كنسبة العلاج إلى علم الطب، ونسبة الإفتاء إلى علم الفقه، فما كل من قرأ النحو يحسن الإعراب، كما أن كل من قرأ الطب لا يحسن العلاج، وكل من قرأ الفقه لا يحسن الإفتاء؛ لأن تنزيل الصور الجزئية على القوانين الكلية يحتاج إلى قدر زائد⁽¹⁾.

وهذا التشبيه لنسبة الإعراب إلى النحو بنسبة الإفتاء إلى الفقه، والعلاج إلى الطب، وبيان أن إتقان القواعد لا يقتضي حتماً إتقان التطبيق؛ لأن إتقان التطبيق قدر زائد وعدم آخر - بيان واضح هذه الصلة، ما أظنه سبق إليه، وبيان لموضوع الكتاب. وبهذا المعنى يكون ابن هشام واضع القواعد لعلم التطبيق على أحكام العربية.

2- ومن أمثلته أن المصنف أبعد النداء في قراءة التخفيف لقوله - تعالى -: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَائِمٌ أَنَاءَ اللَّيْلِ﴾⁽²⁾ بأنه لم يرد في القرآن نداء بغير (يا)⁽³⁾، فاعترضه ابن الصائغ بأنه كم في القرآن من منفرد لم يرد إلا في محل واحد، فنحو:

(1) الفتح القريب 2 ظ-3. وأظن أن الصواب في العبارة أن يقال: كما أنه ما كل من قرأ الطب يحسن العلاج... إلخ، حتى يكون من نفى العموم، لا من عموم النفي.
(2) سورة الزمر الآية 9.
(3) المعنى 18. وسلف الكلام عليه غير مرة.

﴿ضِيْرَى﴾ و﴿الرَّبَانِيَّة﴾ و﴿الْعَيْنِ﴾^(١)، وردَّ عليه الدماميني بأن الكلام على كلمة قرآنية تردَّدت بين معنيين لأحدهما نظير في القرآن والآخر لا نظير له، وهذا لا يُشبهه ما ذكر.

وكان تعليق السيوطي بأنه يُشبه ما ذكر، فجعلَ الهمزة هنا للنداء يكون مثل الألفاظ المذكورة في الورد مرة واحدة، وبأنه لا يلزم من ورود أحد المعنيين في المتردد بينهما الحمل على نظيره الوارد، كما في -قوله تعالى-: ﴿أَوْ لَا مَسْتُمْ النِّسَاء﴾^(٢)، قال: "فإنه متردد بين الجماع والجلس باليد، والأول له نظير، فإنه المراد حيث أطلق في القرآن التماسُّ والمُسُّ مضافاً إلى النساء، كقوله -تعالى-: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾^(٣)، وقوله: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(٤)، وقوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾^(٥)، ومع ذلك فترجَّح عند الشافعي الحمل على الثاني لما اقتضاه^(٦). وقوله -تعالى-: ﴿إِلَّا ذَابَّةُ الْأَرْضِ﴾^(٧)، فإن المراد بالأرض

(١) نقله الدماميني في حواشيه الحاشية المصرية 6ط، وتحفة الغريب 5ط، والمرج 20، والشمي في المنصف من الكلام 20/1. والكلمات على الترتيب في سورة النجم الآية 22، وسورة العلق الآية 18، وسورة القارعة الآية 5.

(٢) سورة النساء الآية 43.

(٣) سورة المجادلة الآية 3.

(٤) سورة البقرة الآية 236.

(٥) سورة البقرة الآية 237، وسورة الأحزاب الآية 49.

(٦) الاختلاف في الآية وقول الإمام الشافعي في مثل أحكام القرآن للجصاص 369/2، وفتح القدير 470/1.

(٧) سورة سبأ الآية 14.

حيث أطلقت مقابل السماء، والمراد هنا مصدر أَرْضَت الخشبة⁽¹⁾، ولا نظير له في القرآن، في أمثلة كثيرة من ذلك عقدت لها فصلاً في الإتيان⁽²⁾.
بهذا تأييد لعزل ابن الصائغ من هذه الوجهة، ولكنه خالفه بقوله: "نعم، لو أردف ذلك بأن النداء بالهمزة في كلام العرب قليل لا تنجّه، ولكن به غنية"⁽³⁾.

فرّد، بوجهين:

أحدهما أن القرآن حوى جميع لغات العرب، فما كان مستعملاً عندهم بكثرة جاء فيه بكثرة، وما كان مستعملاً عندهم بقلّة جاء فيه بقلّة⁽⁴⁾. وهذا غير مسلم، فإن في لغة العرب ما لم يجيء في القرآن، كما هو واضح.
والآخر: أن النداء بالهمزة وقع منه في أشعار العرب ما لا يحصى كثرة، وأورد من شواهد ذلك ما ملأ نحو خمس صفحات⁽⁵⁾، أي: ولكنه بالقياس إلى النداء بـ (يا) قليل.

(1) هذا قول في الآية، ولم يذكر الزمخشري غيره. الكشف 573/3. والقول الآخر أنها الأرض مقابل السماء. ينظر البحر 266/7. وأرضت الخشبة تزور أرضاً. الصحاح 1064/3. وفي المعجم الوسيط 14/1 فعل منه مبني للمعلوم من باب نصر، ولم أجده. وذكر في التاج 4/5 فعل من باب سمع، وكأنه مسند إلى الخشبة.

(2) الفتح القريب 8 ط. ولم أجد هذا الذي أشار إليه في الإتيان، إلا أن يكون في النوع التاسع والخلائين في معرفة الوجوه والنظائر، عقد في آخره فصلاً يذكر فيه: كل ما في القرآن من كذا فهو معنى كذا إلا قوله كذا، وليس فيه المثالان اللذان ذكر. الإتيان 132/2.

(3) المنصف من الكلام 20/1.

(4) الفتح القريب 8 ط.

(5) الفتح القريب 8 ط-11 ر.

3- ومن أمثلته أنَّ الدماميني نقل⁽¹⁾ عند قول المصنف: "إذ لا يكون الاستفهام منه - تعالى- على حقيقته"⁽²⁾ - قول البهاء السُّبكي (719-763 هـ)، وهو أن الاستفهام طلب وقوع فهم مَن لم يفهم كائنًا من كان، قال: "فلا يدع في صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهم عنه، وإذا سلَّمت ذلك انزاحت عنك شكوك كثيرة، وظهر لك أن الاستفهامات الواردة في القرآن لا مانع أن يكون طلب الفهم فيها مصروفًا إلى غير المستفهم والمستفهم [منه]⁽³⁾، فلا حاجة إلى تعسفات كثير من المفسرين"⁽⁴⁾.

ونازعه الشمني أولًا بأن مراد النحويين بطلب الفهم طلبه للمتكم، واستشهد على هذا المعنى بكلام للتفتازاني (712-793 هـ) في المطوَّل، وثانيًا بأن المعنى الحقيقي للفظ يُقصد بلا واسطة، قال: "فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله من الإقرار المطلوب بأداة الاستفهام معنى حقيقيًا لتلك الأداة"⁽⁵⁾.

ولخص السيوطي كل ذلك، وقال مناقشًا شيخه: "وما قاله شيخنا أولًا دعوى تحتاج إلى دليل، وما استشهد به من قول للمطوَّل لا يقتضي التخصيص، ولئن

(1) تحفة الغريب 5، والمرج 21، والحاشية المصرية 6ظ.

(2) المغني 18.

(3) الأصل: عنه.

(4) عروس الأفراح 307/2.

(5) المنصف من الكلام 21/1.

سَلَّم فهي معارضة قول عالم بآخر، فلا يكون حجة عليه⁽¹⁾.

4- ومن أمثلة نقله بلا تعليق أن المصنف قال في بيت أبي ذؤيب:

دعاني إليها القلب، إني لأمره سميع، فما أدري أرشدٌ طلائها؟⁽²⁾

"ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير مُعادل"⁽³⁾، فقال الدماميني موضِّحاً: "يعني أن الهمزة الواقعة في البيت محتملة لأن تكون لطلب التصديق، وحينئذ يُستغنى عن تقدير المعادل، بل يمتنع"⁽⁴⁾، وذكر هذا الشمي أيضاً. وحكي السيوطي ذلك بقوله: "قال الدماميني والشيخ"⁽⁵⁾، ولم يزد.

الشواهد:

لما كان السيوطي قد خصَّص لشواهد المغني من الشعر كتاباً - ترك الكلام عليها هنا في الحاشية، إلا ما كان من أشعار المولدين، فقد تركه في الكتاب، وتكلم عليه في الحاشية، وقد أشار هو إلى هذا في أول البغية، فقال: "ماقتصر في الحاشية على المسائل النحوية، وأبيات المُخَدَّثين"⁽⁶⁾ المَرْوِيَّة، وأفردت للشواهد العربية كتاباً حافلاً⁽⁷⁾. ولم يُشر إلى هذا في أول شرح الشواهد ولا في أول الحاشية.

(1) الفتح القريب 11 و-11 ظ.

(2) ديوان الهذليين 71/1، واستشهد به الفراء في معاني القرآن 230/1.

(3) المغني 18.

(4) تحفة الغريب 5 و، والحاشية المصرية 6 ظ، والمرج 22.

(5) الفتح القريب 11 ظ.

(6) ضبط على أنه من التحديث، والصواب ما أثبتته.

(7) بغية الرعاة 5/1.

1- ومن ذلك البيت:

ومن ذا الذي تُرَضَّى سجاياه كُلُّها؟ كفى المرة نُبلاً أن تُعَدَّ مَعاييه⁽¹⁾
ولم ينسبه الدماميني في المصرية والهندية، ولا الشمي، وقد تعرَّض
الدماميني لشيء من إعرابه في الهندية⁽²⁾، ونسبه في المزج. قال السيوطي: "هذا
البيت لأبي خالد يزيد بن محمد المهلبي، وقبله:

إذا نحن غَبْنَا عنه لم يُجِرْ ذِكْرنا وإن نحن جئنا صَدَّنَا عنه حاجِبُه
رأيتَه في كتاب البارع في الشعراء المولدين تأليف هارون بن يحيى⁽³⁾.
وقد قال الدماميني في المزج: "هذا البيت أنشده ابن سعيد الأندلسي⁽⁴⁾ في
كتابه المسمى بملوك الشعر، منسوب إلى يزيد بن خالد المهلبي من شعراء المئة

⁽¹⁾ المغني 13، والبيت في جمهره الأمثال 283/2، واتمثيل والمحاصرة 93، وبهجة المحالس 653/2، وزهر الآداب 93/1. وهو ليزيد بن محمد بن المهلب بن المغيرة (259 هـ)، قال ابن المعتز: "كان ينزل الشام ثم انتقل إلى مدينة السلام... من فحولة المحدثين ومجيدهم، وشعره قليل جداً" طبقات الشعراء 313. وقال الخطيب البغدادي: "بصري قدم بغداد، وبأدم جعمرًا المتوكل، وكان أديبًا شاعرًا". تاريخ بغداد 507/16.

⁽²⁾ تحفة الغريب 4و.

⁽³⁾ الفتح القريب 3و. وسأذكر مبحثًا في مصادر المؤلف، إن شاء الله.

⁽⁴⁾ علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك بن سعيد (610-685 هـ) مؤرخ أديب. السُّغُرب 172/2، والديباج السُّدُوب 112/2.

الثانية⁽¹⁾. أقول: هو إلى الثالثة أقرب، أو هو من مخضرمي القرنين. وهذا يدل على أن السيوطي لم يطلع على المزج كشيخه، لشعني، وإلا أشار إلى هذا المرجع الآخر الذي ذكره الدماميني.

وفي الحماسة المغربية بعده:

وإنَّ المُسَيِّفَ الجَوْنَ يُخْلِفَ وَذَقَهُ وإنَّ الحسامَ العَضْبَ تنبو مضاربته⁽²⁾

ووجدت من أضاف البيت إلى أبيات بشار المعروفة⁽³⁾ - وليس منها:-

إذا كنت في كل الأمور معاتباً صديقك لم تلق الذي لا تعاتبه

فعيش واحداً أو صل أخاك، فإنه مقارن ذنب مرةً ومجانبه

إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى ظمئت، وأني الناس تصفو مشربه؟⁽⁴⁾

ونبه السيوطي على أن (أن تُعَدَّ) فاعل (كهي) و(المرء) مفعوله و(نُبِّلاً)

تمييز، وكان الدماميني ذكر هذا وزاد احتمالاً آخر، هو أن يكون (المرء) فاعلاً

و(أن تُعَدَّ) بدل اشتغال منه⁽⁵⁾، وهو تكلف لا داعي له.

(1) المزج 11. وفي اسم الشاعر تحريف كما هو ظاهر. وينظر شرح أبيات المغني 1/1، ولم يطلع على حاشية السيوطي.

(2) الحماسة المغربية 1247. المسقف: الداني، والجون: الأسود، وودقه: ماؤه، والعضب: العاطع.

(3) مثل اليوسي في المحاضرات في الأدب واللغة 367/1، ولم ينبه المحققان على إقحام البيت بين الأبيات.

(4) ديوانه 326/1.

(5) تحفة الغريب 4، والمزج 11.

2- ومنه بيت المتنبي:

أَحْيَا وَأَيْسَّرُ مَا لَاقَيْتُ مَا قَتَلَا؟ وَالْبَيْنُ جَارٌ عَلَى قَلْبِي وَمَا عَدَلَا⁽¹⁾
فذكر ممدوحه، وأول القصيدة، وبيت تَحْلُصُه إِلَى الْمَدِيحِ، وَآخِرُهَا⁽²⁾. وكذا
فعل في أبيات أخرى للمتنبي⁽³⁾.

3- ومنه بيت أبي نواس:

إِنْ مِنْ سَادٍ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ⁽⁴⁾

فنسبه، وذكر ممدوحه، وستة أبيات بعده⁽⁵⁾.

المغني القديم:

أظن أنه أخطر ما في هذه الحاشية أن السيوطي نقل في مواضع من نسخة
للمغني سماها: المغني القديم، والظاهر أنه يعني ما ذكر المصنف في مقدمته،
قال: "وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبع مئة أنشأت بمكة -زادها الله شرفاً-
كتاباً في ذلك، منوراً من أرجاء قواعده كل حال، ثم إنني أصبت به وبغيره في
منصرفي إلى مصر. ولما منَّ الله عليَّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله،

(1) المغني 20، وهو في ديوانه (بشرح الواحدي) 24/1.

(2) الفتح القريب 13 ط.

(3) في 86، و146 ط، و182 ط.

(4) المغني 159، والبيت في ديوان أبي نواس (نشرة فاغزر) 315/1.

(5) الفتح القريب 202 و.

والمجاورة في خير بلاد الله، شَمَّرت عن ساعد الاجتهاد ثانيًا، واستأنفت العمل لا كسلاً ولا متوانيًا، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف⁽¹⁾.

فقد أُلِف "المغني" مرتين، مرة سنة 749هـ، وأُصيب به، ومرة سنة 756هـ والنسخة الثانية هي ما يُعرف منه. وذكّر السيوطي للنسخة الأولى -فوق م- أفاده من نصوص منها- يتيح أملًا في أن يوجد هذا الإبراز من المغني، ولا يغيب عنا أن أكثر الباحثين يَمرون على نسخه في الفهارس غير آبهين؛ لأن الكتاب معروف متداول في عدة طبعات، ومثله غيره من الكتب المشهورة التي تفتقر إلى مزيد عناية وتحقيق.

وقد وجدته ذكر هذه النسخة أربع مرات:

- 1- عند الكلام على حذف همزة الاستفهام، حيث قال: "والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس"، إلى أن قال: "وقال - عليه الصلاة والسلام - لجبريل - عليه السلام. وإن زنا وإن سرق؟"⁽²⁾.

⁽¹⁾ المغني 12.

⁽²⁾ المغني 20-21. والحديث في الصحيحين، صحيح البخاري 89/2 (ومع الفتح 132/3 في كتاب الجنائز برقم 1237)، وقد ذكره في مواضع هذا أولها، وصحيح مسلم 94/1، في كتاب الإيمان برقم 94. وأول الحديث: "أتاني آت من ربي فأخبرني -أو قال بشرني- أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، فقلت: وإن زنا وإن سرق؟ قال: وإن زنا وإن سرق؟ وقوله (فقلت) يحتمل أن يكون من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- لجبريل، وأن يكون من كلام الراوي -وهو أبو ذر، رضي الله عنه- للنبي، صلى الله عليه وسلم.

قال السيوطي: "وقع في النسخة التي قدمت ذكرها زيادة نصها. ورجَّحه ابن مالك محتجاً بما جاء في الحديث من قوله لجبريل: وإن زنا وإن سرق"⁽¹⁾. وساق بعض كلام ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح⁽²⁾. ولم يقدم شيئاً من الذكر لهذه النسخة، ولكنه سهو منه، وستأتي تسميتها بالمعنى القديم.

2- عند الكلام على خروج الهزة عن الاستفهام الحقيقي، ذكر الإنكار الإبطالي⁽³⁾، قال السيوطي: "في النسخة المشار إليها: التكذيبي"⁽⁴⁾.

3- في هذا الموضع ذكر معنى الأمر، ومثّل له: ﴿أَسْلَفْتُمْ؟﴾⁽⁵⁾، قال السيوطي: "في النسخة التي قدمت ذكرها ما نصه: ذُكر هذا المعنى ابن مالك وغيره، وكذا قالوا في هل في: ﴿قَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ؟﴾"⁽⁶⁾، وفيهما نظر. انتهى"⁽⁷⁾.

وساق كلام ابن مالك في شرح العمدة⁽⁸⁾، وجعل وجه النظر ما ذكره صاحب الكشف، إذ قال في الموضع الأول: "وفي هذا الاستفهام استقصار وتعبير

⁽¹⁾ الفتح القريب 14و.

⁽²⁾ شواهد التوضيح والتصحيح 146-148، وسماء السيوطي التوضيح.

⁽³⁾ المعنى 24

⁽⁴⁾ الفتح القريب 19و.

⁽⁵⁾ المعنى 27. والآية في سورة آل عمران 20.

⁽⁶⁾ سورة المائدة الآية 91.

⁽⁷⁾ الفتح القريب 23و.

⁽⁸⁾ شرح العمدة 386/1.

بالمعادنة وقلة الإنصاف، وقال في الثاني: "وفي ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ؟ ﴾ توبيخ بالتقاعد عن الانتهاء والحرص الشديد على تحايط المنهي عنه"⁽¹⁾.
4- عند الكلام على (ألا)، فقد جعل من معانيها الاستفهام عن النفي، واستشهد له بقول لقائل.

ألا اصطبار لسلي أم لها جلدٌ إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
وقال: "وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الشلّوين (562-645هـ)"⁽²⁾.

فتعقبه الدماميني بأن فيه نظرًا من وجهين: "الأول أنه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني (ألا)، وببست (ألا) استفهامًا عن النفي أصلًا، وإنما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها. الثاني أن الاستفهام متى كان مفادًا بالهمزة، والنفي بـ (لا) - لزم أن يكون مجموع (ألا) كلمتين، والكلام إنما هو في الحروف المفردة، بالأصالة، أو التي حصل لها بالتركيب معنى تُعَدُّ به في المفردات"⁽³⁾.

(1) الكشف 347/1.

(2) المغني 97، والبيت نسبه العيني إلى مجنون ليل بالتمريض، فقال: "قيل: إن قائله هو قيس بن الملوّح، وإن مرضع سلى ليل" المقاصد النحوية 358/2. ونسبه السيوطي إليه بالحزم، بناء على كلام العيني. شرح شواهد المغني 42/1. ولم ينسبه البغدادي. شرح أبيات المغني 47/1، وقال: "استشهد به كل شراح الألفية". وهو من الأبيات المتهم بوضعها ابن مالك.

(3) تحفة الغريب 31، وهو في المرج 149، والحاشية المصرية 27.

نقله السيوطي، ثم قال: "والذي أوقع المصنف في ذلك كلام ابن مالك، فإنه قال في العدة في عَدَّ حروف التحضيض: و(ألا) في بعض مواضعها، وقال في شرحها. احترزت بقولي: في بعض مواضعها - من الاستفتاحية، ومن المقتضية تمنياً، ومن المقتضية توبيخاً، ومن التي يقصد بها التقرير، ومن الواردة لمجرد الاستفهام عن النفي، واستشهد بالبيت الذي ذكره المصنف⁽¹⁾... ثم رأيت صاحب الأزهية سبق إلى ذلك⁽²⁾... وقال ابن مالك في شرح التسهيل: زعم الشَّلَوِيَّين أنه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفي دون إنكار وتوبيخ، ورد على الجزولي إجازة ذلك، والصحيح أن ذلك جائز، لكنه قليل⁽³⁾. ثم رأيت المصنف قال في المغني القديم ما نصه: والرابع الاستفهام عن النفي، فيكون كل من الحرفين باقياً على أصله، ويكوّنان كلمتين لا كلمة، وهذا القسم هو الأصل، وأنكر وجوده الشَّلَوِيَّين، ويردُّ عليه قوله: ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد. هذه عبارته، وهي في غاية الحسن، وكان هذا المغني الذي استقر عليه رأيه آخرًا أولى بهذا التقرير⁽⁴⁾.

فترى نص المغني القديم يجنب المصنف مؤاخذه الدماميني له في جعل (ألا) المستفهم بها عن النفي حرفاً واحداً، وهي حرفان.

(1) شرح العدة 1/315-320، أورده السيوطي مختصراً.

(2) الأزهية 163.

(3) شرح التسهيل 2/70، ومثله في التذييل والنكيل 5/304.

(4) الفتح القريب 124 ط-125 و.

أحكامه:

هذا الإمام واسع الاطلاع، طويل الخبرة، قد راز الكتب وفحصها، وعرف دخالها وخصائصها، وتبين ما بينها من وصل وأسباب، يطيل النقل، ويكثر العزو، وقلما يبدي رأياً، ولكن المسائل تستخرج منه - في مواضع - أحكاماً في تقويم الكتب، ومعرفة أقدار العلماء، حصلت له بالمراس وقديم الصحبة. وأعد ذلك من أنفس ما في هذه الحاشية.

شروح الكافية:

1- ومن ذلك أن المصنف قال في مبحث (إن) مكسورة الهمزة خفيفة النون. "وزعم ابن الحاجب أنها تُراد بعد (لَمَّا) الإيجائية، وهو سهو، وإنما تلك (أن) المفتوحة"⁽¹⁾.

فرد عليه ذلك الدماميني، وقال: "جزم المصنف - رحمه الله - بالسهو من غير تثبت يستند إليه - غير مناسب، فإن ابن الحاجب إمام ثقة، وقد نقل هذا الحكم، فيقبل ولا يُدفع بمجرد السهو، ولم أر أحداً من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه، وفيهم الأئمة النقاد، بل أقروا ذلك ولم يعترضوه"⁽²⁾. ونقل قول الرضي.

(1) المغني 39. وقال ابن جماعة (749-819هـ) في شرحه للكافية 358: "لم تعرف زيادتها معها أصلاً"، وقول ابن الحاجب في كافيته، ووافقه الرضي في شرحها 434/4، رجس زيادة المفتوحة أشهر، وهو تابع في هذا أيضاً لابن الحاجب في شرحه لكافيته 991/3. ورأيه أيضاً في الإيضاح في شرح المعصل 227/2 له.

(2) تحفة الغريب 11 ظ، ومثله في المزيج 55، والحاشية المصرية 11 ظ.

وأيدته الشمني محتجاً بكلام الرضي، وفيهم منه أن زيادة المكسورة لغة⁽¹⁾.

قال السيوطي مخالفاً لهما: "الحق ما قال ابن هشام، وابن الحاجب وإن كان ثقة فهو غير معصوم من السهو، وكلُّ يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب القبر، وسكوت شارحيه عليه لأنهم ليسوا من أهل الاطلاع على المذاهب والنقول، وإنما قصارى أمرهم المعقول والبحث في الحدود والتعاليل، ولو شرحها كأبي حيان ونحوه لم يسكت، وموافقة الرضي له من باب التقليد، وكيف يُقبل من ابن الحاجب ذكر حكم لم يذكره أحد من النحاة قبله، ولا هو ممن شافه العرب العرباء وسمع ذلك منهم؟ ثم أين الشاهد على ذلك من القرآن أو الكلام الفصيح؟ فلا شبهة إذًا في أنه سهو سرى إليه من (أن) المفتوحة، وعذره في ذلك أنه اختصر كافيته من المفصل، وصاحب المفصل قرن بين (إن) و(أن) في مح واحد⁽²⁾، فمن هنا حصل الالتباس"⁽³⁾.

فأناد في هذا النص النفيس أحكاماً مهمة:

- أن شارحي الكافية - أو أكثرهم - ليسوا من أهل الاطلاع والنقل، ولكن عملهم في المعقولات والعلل والحدود.

- أن لأبي حيان منزلة كبيرة في علم العربية، وهو ممن عُني بالنقول والنصوص والتقد.

- أن الرضي لا يبعد منزلة عن أبي حيان، ولكنه تبع ابن الحاجب في هذه

(1) المنصف من الكلام 55/1.

(2) الفصل 312، قال: "ومن أصناف الحرف حروف الصلة، وهي: (إذ) و(أن)... إلخ".

(3) الفتح القريب 46ر.

المسألة.

- أنَّ انفراد أحد المتأخرين في مسألة ثقلية مما يؤذن بسهوه في مخالفة من

سبقه.

- أنَّ كافية ابن الحاجب مختصرة من المفصل.

المجتهدون في العربية:

2- كرّر هنا في الحاشية ما ذكره في ترجمته لنفسه من الحكم لابن هشام

ببلوغ مرتبة الاجتهاد في العربية، وقد سلف في أول هذا البحث، وأنقل كلامه

هنا لما فيه من بعض الزيادة.

فقد ذكر المصنف بيت الكتاب:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّنَتْ⁽¹⁾

(1) الكتاب 359/1، وفسره الأزهري والجوهرى وغيرهما على أن المحصلة التي تحصل تراب تراب المعدن. التهذيب 242/4 والصحاح 1669/4. وفي الخزانة 54/3 بعد أن نقل هذا عن الجوهرى وغيره: "وهذا - كما ترى - ركيك، والظاهر ما قاله الأزهري في التهذيب، فإنه أفشد هذا البيت وما بعده وقال: هما لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة. فصادّه مفتوحة. ولم أجد ما نسبته إلى الأزهري في التهذيب، وقوله قولٌ غيره. والظاهر أن البغدادي تبع في هذا النقل السيوطي في شرح شواهد المغني 214/1، وتبع السيوطي العيني في المقاصد النحوية 366/2. وقد أعرض عن هذا النقل في شرح أبيات المغني 94/2، وتوقف في معنى البيت، وأظن أن ذلك لأنه لم يجد ما نسب إلى الأزهري. وصاحب الشعر عمرو بن قعاس أو قنعاس، ولم يزد البغدادي في تعريفه على أن ذكر نسبه عن العباب للصاغاني، وبعد البيت، وفيه خبر (تبين):

ثُرَجْلٌ لِمَتِي وَتَقَمَّ بِيَقِي وَأَعْطِيَهَا الْإِتَادَةَ إِنْ وَضِئَتْ

وذكر تقدير الخليل، وهو أن (رجلاً) منصوب بمحذوف، أي: ألا تُروني رجلاً، وذكر رأي بعضهم، وهو أن ناصبه محذوف على شريطة التفسير، أي على الاشتغال، وذكر قول يونس: وهو أن (ألاً) للتسني، وتنوين اسم (لا) ضرورة⁽¹⁾، وقال: "راضمار الخليل أولى من إضمار غيره، لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصد طلبه"⁽²⁾.

فتعقبه الشمني بأنه رجح في موضع آخر غير رأي الخليل⁽³⁾، وذلك في الجهة العاشرة من الباب الخامس⁽⁴⁾.

قال السيوطي: "وذلك لأن المصنف كان له منصب الاجتهاد في العربية، فرجح في كل وقت بحسب ما أداه إليه اجتهاده... ولم يجيء بعد المصنف من بلغ رتبة الاجتهاد في العربية، ولا كان في عصره من بلغها غيره وغير أبي حيان، وأما في القرن الذي قبله فكثير كابن مالك وابن الحاجب وابن النحاس والشلوبين والأبدي⁽⁵⁾ وابن عصفور والرضي في آخرين"⁽⁶⁾.

(1) قول الخليل وقول يونس في الكتاب 359/1، قال: "وسألت الخليل عن قوله... فزعم أنه ليس على التسني، ولكنه بمنزلة قولك: فهلاً خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا ترروني رجلاً جراه الله خيراً، وأما يونس فزعم أنه تَوَّن مضطراً".

(2) المغني 97-98.

(3) المنصف من الكلام 152/1.

(4) المغني 783.

(5) علي بن محمد بن محمد (680-) نحوي أندلسي. قال أبو حيان: "قلت يوماً للفقهاء أبي إسحاق إبراهيم بن زهير - والأبدي حاضر - : ما حد النحوي؟ فقال: هذا الشيخ هو حد النحوي. بغية الوعاة 2/199.

(6) الفتح القريب 125 ط.

والزيادة التي هنا ذكره أنه لم يكن في عصر ابن هشام مجتهد في العربية غيره وغير أبي حيان، وذكره أمثلة للمجتهدين في القرن السابع.

المغني وشرح التسهيل لأبي حيان:

3- ومن ذلك أن المصنف ذكر موضعين في القرآن لمجيء (بل) للإبطال، وهما: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ⁽¹⁾ ﴾، ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ ⁽²⁾ ﴾، ووهم ابن مالك فيما نسب إليه من أن (بل) لا تقع في القرآن إلا للانتقال من غرض إلى آخر ⁽³⁾.

وتعقبه الدماميني بقوله: "تحمل هذا الكلام من ابن مالك على أنها لا تقع بيقين في القرآن إلا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره، فلا يتم توهمه بتثنيك الآيتين الشريفتين، إذ ليس الإضراب على وجه الإبطال متعيناً في شيء منهما؛ لاحتمال أن يكون الإضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكي، ولا شك أن الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال بوجه، فيكون الإضراب فيهما لمجرد الانتقال من أمر إلى استئناف أمر آخر" ⁽⁴⁾.

قال السيوطي معلقاً على قول الشارح والمصنف: "لا حاجة إلى ذلك، ولم

(1) سورة الأنبياء الآية 26

(2) سورة المؤمنون الآية 70.

(3) المغني 152.

(4) تحفة الغريب 47، وهو في المزمع 232، وهو في الحاشية المصرية 39 وبأخصر من هذا.

يهم ابن مالك، وإنما المصنف هو الذي وهم في مرجع الإشارة⁽¹⁾.
وساق قول ابن مالك في شرح الكافية، وهو: "وأما (بل) فلا إضراب، وحاشا
فيه مختلف، فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض
واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه"⁽²⁾.

قال السيوطي: "فقوله: ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه - إشارة إلى
كون الواقع بعدها جملة، الذي هو مبدأ التقسيم، وهو كلام صحيح، فإنها لم تقع
في القرآن وبعدها مفرد، غاية ما في الباب أنه لم يصرح بذكر الإبطال، فقد
يقال: إن قوله. فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره - شامل له؛ لأن
استئناف غير ما تقدم صادق بأن يكون فيه إبطال لما تقدم وبأن لا
واستشهد على ما ذهب إليه من التحقيق في مراد ابن مالك بما في التسهيل
وشرحه، فقد قال في التسهيل. "والمعطوف بـ (بل) مقررٌ بعد تقريرٍ نهيٍّ أو نهي
صريح أو مؤول، أو بعد إيجابٍ لمذكورٍ مؤطاً به، أو مردود، أو مرجوع عنه"⁽⁴⁾.
وقال في شرحه: "وإن كان ما قبل (بل) موجباً فما بعدها إما مقررٌ بعد مقررٍ على

(1) الفتح القريب 194 و.

(2) شرح الكافية الشافية 1233/3.

(3) الفتح القريب 194 و.

(4) التسهيل 177.

سبيل التوطئة، كقوله -تعالى-: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾⁽¹⁾...
 وأما مقرر بعد مردود، كقوله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ
 بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾⁽²⁾، وكقوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ
 بِالْحَقِّ﴾⁽³⁾.

فأقر بأن ما قبل (بل) في الآيتين مردود، ولكنه لم يصرح بدلالة (بل) على
 الإبطال فيه.

ثم نقل السيوطي عن ابن يعيش ما يفيد أن الإبطال لم يقع في القرآن، فقد
 قال في شرح المفصل: "واعلم أن الإضراب له معنيان، أحدهما إبطال الأول
 والرجوع عنه إما لعلط أو نسيان على ما ذكرنا، والآخر إبطاله لانتهاؤ مدة
 الحكم، وعلى ذلك يأتي في الكتاب العزيز، نحو قوله -تعالى-: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ
 مِنَ الْعَالَمِينَ﴾، ثم قال: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾⁽⁴⁾، كأنه انتهت هذه القصة
 الأولى، فأخذ في قصة أخرى، ولم يرد أن الأول لم يكن⁽⁵⁾.

فجعل معنى الإبطال في القسم الأول خاصًا بالرجوع عما حدث به المتكلم،
 وهذا لا يكون في القرآن. قال السيوطي: "وعرف بذلك أن إضراب الإبطال هو

(1) سورة الفرقان الآية 44.

(2) سورة الأنبياء الآية 26.

(3) شرح التسهيل 3/369، والآية في سورة المؤمنون 70.

(4) سورة الشعراء الآيات 165-166.

(5) شرح المفصل 8/105.

الذي يكون عن غلط أو نسيان أو تبدل رأي، والقرآن منزّه عن ذلك، ولهذا قالوا إن بدل الغلط لا يقع في القرآن، وبدل الغلط قالوا: إن الأحسن فيه أن يؤتى فيه بـ (بل)، وعُرف أيضًا أن آيتي: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ﴾، ﴿لَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةً﴾ الإضراب فيهما للانتقل عن القول، لا عن المقول المحكي، وهو الذي تأوله الدماميني⁽¹⁾.

ونقل قوله السالف، ثم قال -وهو محل الشاهد-: "والمصنف مستنده فيما ذكر من التمثيل والتقسيم أبو حيان في شرح التسهيل كعادته، فلو شئت لقلت: إن المغني إنما هو مختصر منه، فإنه تابع له فيه بالحرف في تقرير الأقسام والأحكام والأمثلة والشواهد والأبحاث والأجوبة والتخریجات، لا ينفك عنه، حتى إنه ينقل كلام أبي حيان الذي قاله من عند نفسه جازمًا به، ومنه هذا المحل، فإن أبا حيان قرّر هذا التقسيم خارجًا عما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره من كتبه، وعما ذكره غيره، فإن الذي قرّره الناس في إضراب الإبطال أنه الواقع بعد غلط أو نسيان أبطل به ما صدر منه أولاً ورجع عنه، كما ترى في عبارة التسهيل وفي عبارة ابن يعيش⁽²⁾.

ونقل نصوصًا أخرى في هذا المعنى.

وكان الشمي نقل في هذا الموضع عن ابن الصائغ أن انتقاد ابن هشام لابن

(1) الفتح القريب 194 و-194 ط.

(2) الفتح القريب 194 ط.

مالك سبقه إليه ابن أم قاسم في شرح الألفية وأبو حيان⁽¹⁾، وابن أم قاسم ناقل من أبي حيان، كما هو واضح.

وبهذا تتضح علة التشابه الكبير بين الباب الأول من المغني وكتاب الجني الداني لابن أم قاسم، وكان محقق الجني ذهباً إلى أن ابن هشام نقل من الجني بغير إشارة إليه⁽²⁾، وناقشتهما منذ زمن في مقالة، وذهبت إلى عكس هذه الدعوى⁽³⁾. ثم بحثت المسألة مرة أخرى بعد زمن طويل، ووصلت إلى أنه ليس بمستغرب أن يتشابه الكتابان، ومؤلفاهما من بلد واحد، ومن مجتمع علمي واحد، ودشتركان في التلمذة لأبي حيان، ويأخذ أحدهما من المصادر التي يأخذ منها الآخر⁽⁴⁾.

وشرح التسهيل لأبي حيان لم يكتمل نشره، وقد ابتدأ نشره الدكتور حسن هنداوي سنة 1997م، وأخرج منه بضعة عشر جزءاً.
مراجع المصنف الأخرى:

وفي هذا التقرير من السيوطي كفاية في إفادته بأهم مرجع لابن هشام في مغنيه، ولكنه دل على مراجع أخرى أخذ منها بعض مباحثه في عدة مواضع،

(1) المصنف من الكلام 233/1. وكلام ابن أم قاسم في شرحه للألفية 618/1، وفي الجني الداني 235. وأما شرح التسهيل لأبي حيان فلم يبلغ المنشور منه هذا الموضع.

(2) الجني الداني (المقدمة) 5-6.

(3) مجلة كلية الدعوة 435-414/9 (1992م): بين ابن هشام وابن أم قاسم.

(4) مغني ابن هشام، بحث لما ينشر.

من المفيد ذكر بعضها:

1 فمن ذلك ما ذكره المصنف في البيت المُلغز به:

إِنَّ هَندُ المَلِيحَةَ الحَسَنَاءَ وَأَيَّ من أضمرت لخلّ وفاء⁽¹⁾

قال السيوطي: "ذكر ابن القطاع أن هذا البيت لأبي يعقوب يوسف بن الدِّبَّاح الصَّقِيلِي، من كبار النحاة، وبعده:

فَعَسَى أن يكون يُحسِنُ مَنْ قَدْ كان من قبل ذا إلينا أساء

... هذا الفصل أخذه المصنف برمته من كتاب الإفصاح المذكور⁽²⁾. يريد الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي⁽³⁾.

ويبدو أن الصحيح أن المصنف أخذه من أمالي ابن الشجري، كما قال البغدادي: "وقد لخص المصنف شرحه من أمالي ابن الشجري، وزاد عليه في

(1) المغني 27، والبيت في الإفصاح 64، وفيه: وأي من أتعبت بوأي وفاء، وأمالي ابن الشجري 39/2، وإنباء الرواة 70/4 أول أربعة أبيات رابعها ما ذكره السيوطي ثانيًا هنا وفي بغية الرواة 356/2 - وترجمة القائل فيهما، ولم تُذكر سنة وفاته - والبيت أيضًا في الجني 401، وزاد البغدادي في شرح أبيات المغني 57/1 من مصادره: شرح أبيات المعاينة لابن السَّيد البَظْلِيُّوسِي. و(إِنَّ) أمر من (وأي) بمعنى (وعد) مؤكد بالون، و(هند) منادى، و(المليحة) نعت على اللفظ، و(الحسنة) نعت على الموضع.

(2) الفتح القريب 27 و-27 ظ.

(3) الحسن بن أسد (-487) أبو نصر. بغية الرواة 500/1. وهو غير الفارقي سعيد بن سعيد (-391) أبي القاسم صاحب المسائل المشكلة في أول المقتضب. ترجمته في بغية الرواة 584/1.

توجيه نصب (الحسناء) قوله: وإما بتقدير أمدح، وإما نعت لمفعول به محذوف: أي عيدي - يا هند- الحلة الحسناء⁽¹⁾.

2- ما ذكره المصنف في بيت المتنبي:

أحاذ أم سداس في أحاد لئيلتنا المنوطة بالتنادي⁽²⁾

قال السيوطي: "هذا الفصل أخذ المصنف برمته من كلام ابن الحاجب في أماليه"⁽³⁾.

3- ما ذكره عند البيت:

وكان سيان أن لا يشرحوا نعتاً أو يشرحوه بها واغبرت الشوح⁽⁴⁾

نقل السيوطي إعرابه عن ابن يسعون⁽⁵⁾ في شرحه لشواهد الإيضاح، وقال: "وهذا الكلام أصل ما قدره المصنف مقتصرًا على بعض ما ذكره ابن يسعون؛ لأنه اعتمد على ما في أمالي ابن الشجري"⁽⁶⁾.

(1) شرح أبيات المغني 57/1.

(2) في ديوانه (بشرح الواحدي) 137/1.

(3) الفتح القريب 86. وهو في أمالي ابن الحاجب 676/2.

(4) المعنى 89. وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين 122/1، وأفشاد النحويين له مرثب من بيتين، وهو في كتاب الشعر 323/1، والخصائص 348/1 و465/2، وأمالي ابن الشجري 93/1 و71/3، وشرح المفصل لابن يعيش 86/2 و91/8، رصف المباني 132، والخزانة 134/5. يقول: سبان الرعي وتركه من الجذب.

(5) يوسف بن بئق (نحو - 540) نحوي أندلسي. بغية الوعاة 363/2. وفي البغية أن اسم كتابه. المصباح، في شرح ما أغتم من شواهد الإيضاح.

(6) الفتح القريب 116. وما ذكره في أمالي ابن الشجري 93/1.

وقد قدر ابن هشام (كان) شأنيّة؛ لئلا يُخَيَّرَ بالمعرفة عن النكرة، ذكر هذا ابن يسعون، وذكر أيضًا أنه أتى بالألف كراهة اجتماع ياءين لو قال: سيّئ، أو أنه على لغة بلّحارث، يريد إلزام المثني الألف.

4- تنبيهه على أن (إلا) في قوله -تعالى- ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾⁽¹⁾ ليست من أقسام (إلا)؛ لأنها (إن) الشرطية، و(لا) النافية⁽²⁾. قال السيوطي: "هذا التنبيه ذكره المالقي في رصف المباني"⁽³⁾ فتبعه المصنف⁽⁴⁾.

5 ونبّه بعده على أن (ألا) في قوله -تعالى-: ﴿وَلَئِنَّ اللَّهَ لَخَمِّنَ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْبُدُوا عَلَيَّ﴾⁽⁵⁾ ليست من أقسام (ألا)؛ لأنها (أن) و(لا)، وذكر ما يحتملانه، وما يحتمله موقع المصدر، وذكر قوله -تعالى- ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾⁽⁶⁾ في قراءة التشديد. قال السيوطي: "هذا التنبيه برمته مأخوذ من رصف المباني"⁽⁷⁾. وقد ذكر المالقي الآيتين، ولكنه لم يذكر كل الفروع التي فصلها المصنف.

(1) سورة التوبة الآية 40.

(2) المغني 17 و484.

(3) رصف المباني 93.

(4) الفتح القريب 130 ط.

(5) سورة النمل الآيتان 30-31.

(6) سورة النمل الآية 25. وتخفيف اللام للكسائي، والتشديد لبقاين. التيسير 394.

(7) رصف المباني 85، والفصح القريب 131 و.

6- ذكر المصنف بيت الأخطل:

كانت منازل ألاف عهدتهم⁽¹⁾ إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخواناً⁽²⁾
وأعربه، قال السيوطي: "هذا الفصل لخصه المصنف من كلام ابن
الشجري"⁽³⁾، وسبق ابن الشجري إليه أبو علي.
مؤاخذاته:

ومؤاخذة السيوطي للمصنف قليلة، ولكنها في الغالب واضحة ووجيهة،
ومنها:

- 1- أخذ عليه أنه ترجم في أول الكتاب للألف، وهو يعني الهمزة، وفي آخر
الباب للألف⁽³⁾، وهو يعني اللينة، ولم يفرق بينهما⁽⁴⁾، يعني في التسمية.
- 2- أخذ عليه أنه لم يبال بالفرق بين همزتي الاستفهام والنداء وهما
مفتوحتان، والهمزة في الأمر من (وأي) وهي مكسورة⁽⁵⁾.
- 3- وأنه ذكر (إن) فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة الإناث من الأين، وهو

⁽¹⁾ قال البغدادي في شرح أبيات المغني 181/2: "وقد فتشت ديوانه من رواية السكري فلم
أجده، ولعله ثابت في ديوانه من رواية أخرى". وقد نسبته إليه أبو علي في كتاب الشعر
284/1، وعنه ابن الشجري في أماليه 308/1.

⁽²⁾ الفتح القريب 145 ظ.

⁽³⁾ المغني 102.

⁽⁴⁾ الفتح القريب 5 ظ.

⁽⁵⁾ الفتح القريب 26 ظ.

التعب، أو من (آن) بمعنى (قرب)، إلح ما ذكره في هذا الفصل⁽¹⁾، ولم يذكر في المفتوحة (أن) من الأنين⁽²⁾.

4 وأنه لم يذكر في (أما) أنها حرف تنبيه، مع أنه عاب على المعربين أنهم لا يذكرون ذلك في (الآ)⁽³⁾.

5- واستدرك عليه في آخر حرف الهزمة أدوات لم يذكرها، وهي: أين، وأيان، والآن، وأمس، وأول، وإيا⁽⁴⁾.

فوائده:

للسيوطي فوائد كثيرة نثرها في الحاشية من أجل سعة المكتبة التي يرجع إليها، ومن ذلك:

1- بيتان في تقرّظ المغني نسبهما إلى الشريف سعد الدين البغدادي الأرموي⁽⁵⁾، وهما:

(1) المغني 58.

(2) الفتح القريب 71 ظ.

(3) الفتح القريب 95 ظ، والمغني 78 و96.

(4) الفتح القريب 166 و-170 و.

(5) لم أعرفه. والأرموي نسبة إلى أزمينه من بلاد أذربيجان. اللباب 44/1، ومعجم البلدان 159/1، وصبّطها بتخفيف الباء، ونقل عن الفارسي أنه يجوز في القياس تخفيفها وتثقيلها.

هذا كتاب أقي للنحو خاتمة لأنه جاء في أحلى الأساليب
تقول حين ترى إعرابه حسناً: مَنِ الْجَاذِرُ فِي زِيِّ الْأَعَارِبِ؟⁽¹⁾
فُصْصَانُ إِلَى مَا قِيلَ فِي تَقْرِيطِهِ مِمَّا سَبَقَ عِنْدَ الدَّمَامِينِي.
تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ:

2- ومن فوائده تخريج الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب، وهو الحافظ
المتحقق بهذا العلم المتبحر فيه⁽²⁾.

وقد صَحَّحَ خطأً وقع في هذا الكتاب وبعض كتب النحو، وهو نسبة رواية
حديث: "ليس من امبرٍ امصيامٍ في امسفر"⁽³⁾ - إلى الثَّعْرِبِ بْنِ تَوَلْبٍ،
قال السيوطي: "وأما قول المصنف كذا رواه النمر بن تولب"⁽⁴⁾ - فكذا ذكره
ابن يعيش⁽⁵⁾ والسخاوي كلاهما في شرح المفصل وصاحب البسيط⁽⁶⁾... وكلهم

(1) لم أجدهما، والشطر الأخير مطبع قصيدة للمتنبي في ديوانه (بشرح الواحدي) 633/2،
وبعد: نُحْمَرُ الْحُلَى وَالْمَطَايَا وَالْجَلَابِيبَ.

(2) الفتح القريب 15 ط، و86 ط، و135 ط، و177 ط، و185 ط، و201 ط، و206 ط، و209 ط.

(3) في مسند الإمام أحمد 434/5 وغيره.

(4) المغني 71.

(5) شرح المفصل في مواضع والمراد 33/10، ومثله 20/9، وخرجه الأستاذ عاصم البيطار في
مهارس شرح المفصل 77 وقال: "ولم أهتم إليه برواية النمر بن تولب العُكْلِي كما ذكر ابن
يعيش". وليس روايته عنه كما يئن السيوطي. وديسه الأستاذ عاصم إلى البخاري ومسلم وأبي
داود، وما ورد فيه إبدال اللام ميماً ليس عند هؤلاء.

(6) تعريفه في الكلام على مراجع السيوطي عن قليل، إن شاء الله.

نوردوا على ما لا أصل له، أما أولاً فالنمر بن تولب⁽¹⁾ مختلف في إسلامه وصحبته، وأما ثانياً فإن هذا الحديث لا يعرف من رواية النمر⁽²⁾، ثم ذكر أنه من حديث كعب بن عاصم.

وبين خطأ الأندلسي في شرح المفصل؛ إذ جعل قولهم: "الدُّودُ إلى الذود إبل" حديثاً، وليس كذلك⁽³⁾.

ومن هذا الباب ما جاء عند قوله -تعالى-: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾⁽⁴⁾ منسوباً إلى ابن عباس -رضي الله عنه-: "لو قالوا: نعم - لكفروا"⁽⁵⁾، قال السيوطي: "لم أقف على سنده عن ابن عباس في شيء من كتب الحديث والتفسير المستندة، وإنما هذا شيء قاله علماء النحو من قولهم، كالتسري في شرح سيبويه وشراح المفصل والكافية وغيرهم"⁽⁶⁾.

ومنه في حديث: "أن أفصح من نطق بالضاد" قوله: "أورده أصحاب الغريب ولم يوقف له على سند"⁽⁷⁾.

(1) تنظر ترجمته في الإصابة 470/6.

(2) الفتح القريب 86 ظ.

(3) الفتح القريب 132 ظ. وهو مثل في كتب الأمثال ككتاب الأمثال لأبي عبيد 190، وتخرجه ثم.

(4) سورة الأعراف الآية 172.

(5) المغني 154.

(6) الفتح القريب 200 و.

(7) الفتح القريب 14 ظ.

3- ومنها قوله: "وقول أبي حيان: (أصحابنا) يريد به نحاة الأندلس فقط، كذا استقرئته من صنيعة، وكذا يعبر ابن أم قاسم بدله بالمغاربة"⁽¹⁾.

مراجعته:

وقد بدا لي في ختام هذه الكلمة أن أحصي الكتب التي نقل عنها السيوطي، وبعضها نادر أو مفقود، وبعضها أشار إلى نسخة منه بخط مؤلفه. وقد ذكر طرقاً من هذه الكتب في مقدمة الحاشية. ولكنني اختصرت ذلك واكتفيت بما في ذكره فائدة أو تفصيل.

1- الحاشية المصرية للدمايني، ويسمىها الحاشية الصغرى⁽²⁾. والظاهر أنه لم يطلع كشيخه على شرح المزج، ولا اطلع على كتاب ابن الصائغ؛ لأن كل ما نسب إليه هو في حاشية الشمي، يوافقه في بدء النقل وختامه، ولم يزد عليه شيئاً.

2- البارع في الشعراء المولدين لهارون بن يحيى، هكذا سَمَّاهُ⁽³⁾، وهو هارون هارون بن علي بن يحيى بن المُجَمِّم (251-288هـ)، توفي حَدَثَ السن⁽⁴⁾، وذكر ابن خَلِّكان أنه جمع فيه ترجمة مئة وأحد وستين شاعراً، وافتتحه ببشار، وختمه

(1) الفتح القريب 201و.

(2) الفتح القريب 3ر.

(3) الفتح القريب 3ر.

(4) مترجم في الفهرست 444/2/1.

بمحمد بن عبد الملك بن صالح⁽¹⁾، قال: "وبالجملة فإنه من الكتب النفيسة، فإنه يُعني عن دواوين الجماعة الذين ذكرهم، فإنه تَخَصُّ أشعارهم، وأثبت منها زُبْدَتَهَا وترك زَبْدَهَا، وهذا الكتاب الذي ذكرته في ترجمة العماد الكاتب الأصفهاني، وقلت: إن كتاب الخريدة وكتاب الباخري والشعالي فروع عليه، وهو الأصل الذي نسجوا على منواله"⁽²⁾، وقال هناك: "كتاب خريدة القصر، وجريدة العصر، جعله ذيلًا على زينة الدهر تأليف أبي المعالي سعد بن علي الوراق الحطيري"⁽³⁾، والحطيري جعل كتابه ذيلًا على دمية القصر، وعُصْرَة أهل العصر للباخري، والباخري جعل كتابه ذيلًا على يتيمة الدهر للشعالي... والشعالي جعل كتابه ذيلًا على كتاب البارع هارون بن علي المنجم"⁽⁴⁾.

3- شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لابن جماعة⁽⁵⁾، قال: أحد شروحه

(1) ابن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، بقي إلى أيام المتوكل، وبنيته وبين أبي تمام والبحتري مخاطبات. معجم الشعراء 363. وظن الذهبي في ترجمة هارون بن علي أنه محمد بن عبد الملك بن الزيات. سير أعلام النبلاء 404/13.

(2) وفيات الأعيان 78/6.

(3) (568-). وفيات الأعيان 366/2.

(4) وفيات الأعيان 149/5-150 فترتيب الكتب هكذا: البارع هارون بن يحيى (251-288هـ)، ثم يتيمة الدهر للشعالي (350-429هـ)، ثم دمية القصر للباخري (-435هـ)، ثم رينة الدهر للحطيري (-568هـ)، ثم خريدة القصر للعماد الأصفهاني (519-597هـ).

(5) محمد بن أبي بكر (749-819هـ) العالم المتعبد. إنباء الغمر 115/3.

على القواعد الصغرى⁽¹⁾، فيفيد أن له غير شرح. وقد قال ابن حجر في ترجمته: "وله على كل كتاب أقرأه - مع أنه كاد أن يقرئ جميع هذه المختصرات - التصنيف والتصنيفان والثلاثة، ما بين حاشية ونكت وشرح"⁽²⁾، وقال: "فقرئ له على الكتاب شرحًا مطولًا ومتوسطًا ومختصرًا وحواشي ونكتًا إلى غير ذلك"⁽³⁾. واسم كتابه: أوثق الأسباب⁽⁴⁾.

4- حاشية التفتازاني على الكشف⁽⁵⁾. قال ابن حجر: "والذي تحرر منها أول القرآن إلى أثناء سورة يونس، ومن سورة الفتح"⁽⁶⁾. ولا يتضح المراد من هذا، قال السيوطي: "وهي ملخصة من حاشية الطيبي، مع زيادة تعقيد في العبارة، ولم يتمها"⁽⁷⁾. وفي كشف الظنون. "وصل فيها إلى سورة الفتح، وفرغ منها سنة 789هـ"⁽⁸⁾.

(1) الفتح القريب 4ظ.

(2) إنباء القمّر 115/3.

(3) المجمع المؤسس 521.

(4) كشف الظنون 124/1.

(5) الفتح القريب 4ظ. وهو مسعود بن عمر (712-791هـ)، صاحب شرح التلخيص، بغية لوعاء 285/2.

(6) الدرر الكامنة 350/4.

(7) بهجة العادين 134، وقد نقل مقدمة حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي المسماة نواهد الأبحار، وشوارد الأفكار، تكلم فيها على الكشف وما كتب عليه، وأراحصر منه.

(8) كشف الظنون 1487/2.

- 5- الرد على صاحب العين للمفضل بن سَلَمَة⁽¹⁾.
- 6- تذكرة الصَّفدي⁽²⁾، وفي كشف الظنون: "وهو نحو ثلاثين مجلداً، جمع نوادر الأشعار، ولطائف الأدبيات نظماً ونثراً"⁽³⁾، وقال الزركلي: "مجموع شعر وأدب وتراجم وأخبار، كبير جداً، جاء في تعليقات الميمني أن منه أحد عشر جزءاً في مكتبة البساطي بالمدينة"⁽⁴⁾.
- 7- شرح المفصل للأندلسي⁽⁵⁾. أكثر من النقل عنه هنا وفي الأشباه والنظائر، وذكره مرة في الجمع.
- 8- شرح الكافية للنَّبيلي⁽⁶⁾.
- 9- شرح المفصل للسخاوي⁽⁷⁾.

(1) الفتح القريب 6 ظ. والمفضل كوفي (توفي نحو 290 هـ). الفهرست 223/1/1، وتاريخ بغداد 156/15. وذكر السيوطي أن ابن كيسان رد عليه في مسألة البحث، ولم يذكر كتابه، فيحتمل أنه نقل الرأيين من كتاب آخر، ولم يطلع على كتاب المفضل.

(2) الفتح القريب 7 و.

(3) كشف الظنون 1/388.

(4) الأعلام 2/315-316.

(5) الفتح القريب 7 و. ذكر في مبحث الحاشية المصرية.

(6) الفتح القريب 7 ظ. وهو إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائفي تقي الدين النبيلي شارح الكافية. لم يترجم في بغية الوعاة 1/410 إلا بهذا.

(7) الفتح القريب 7 ظ. وهو علي بن محمد علم الدين (558-643 هـ) النحوي المقرئ صاحب التصانيف. وفيات الأعيان 3/340.

- 10- شرح المفصل لابن يعيش⁽¹⁾. أكثر من النقل عن هذه الثلاثة هنا وفي الأشباه والنظائر.
- 11- الباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري⁽²⁾.
- 12- مختصر المفتي لابن الجندي⁽³⁾.
- 13- شرح الكوكب الوقاد لابن جماعة⁽⁴⁾.
- 14- حاشية التفتازاني على التلخيص⁽⁵⁾، ومعلوم أن له عليه كتابين المطول والمختصر.
- 15- شرح التسهيل لأبي حيان⁽⁶⁾، ويسمى التذييل والتكميل. أكثر من النقل عنه.
- 16- أمالي ابن الشجري⁽⁷⁾. أكثر من النقل عنه، وأشار إلى نسخة بخطه⁽⁸⁾.

(1) الفتح القريب 7 ظ.

(2) الفتح القريب 7 ظ.

(3) الفتح القريب 7 ظ. وهو محمد بن أبي بكر بن أيّدغدي (نحو 765-844هـ). الضوء اللامع 158/7.

(4) الفتح القريب 7 ظ. ذكر ابن جماعة قبل قليل. والكوكب الوقاد منظومة في الاعتقاد لعلم الدين السخاوي المذكور أيضًا قبل قليل. كشف الظنون 1523/2.

(5) الفتح القريب 12 و.

(6) الفتح القريب 12 و.

(7) الفتح القريب 12 ظ.

(8) الفتح القريب 116 و.

17- المصباح لبدر الدين بن مالك⁽¹⁾، وهو اختصار المعاني والبيان من المفتاح، قال الصفدي: "وهو في غاية الحسن"⁽²⁾.

18- أمالي ابن الحاجب⁽³⁾. أكثر من النقل عنهما.

19- شرح الرضي على الكافية⁽⁴⁾. أكثر من النقل عنه.

20- شرح الشواهد لابن هشام⁽⁵⁾، وهو شرح شواهد ابن الناطم في شرحه على الألفية، واسمه تخليص الشواهد، وتلخيص القوائد.

21- البسيط لابن العليج⁽⁶⁾. أكثر من النقل عنه.

(1) الفتح القريب 13 و. وهو ابن صاحب الألفية.

(2) الوافي بالوفيات 204/1، وينظر كشف الظنون 1710/2.

(3) الفتح القريب 13 ظ.

(4) الفتح القريب 14 ظ.

(5) الفتح القريب 15 و.

(6) الفتح القريب 17 و. قال في بغية الوعاة 370/2: "صاحب البسيط: ضياء الدين بن العليج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة". وفي طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة 298: "محمد أبو عبد الله ضياء الدين بن العليج، بكسر العين المهملة وسكون اللام ثم جيم، مؤلف كتاب البسيط في النحو، ذكره الشيخ أثير الدين أبو حيان في شرح التسهيل، ونقل عنه في كتاب البسيط كثيراً، قال: كان قد سكن اليمن وصنف بها". وكلام أبي حيان في البحر 47/8 وزاد أن وصفه بالإشبيلي وأنه محمد بن علي. وأفاد ابن مكتوم في تذكرته أنه من تلاميذ الشلوبيين كما نقل الأستاذ أبو الفضل إبراهيم في حواشي إنباه الرواة 334/2.

22- إعراب القرآن للسَّقَاسي⁽¹⁾، لخصه من البحر المحيط لأبي حين،
ويسمى المُجيد، في إعراب القرآن المجيد⁽²⁾.

23- شرح المفتاح للتفتازاني⁽³⁾.

24- شرح الفصول لابن إِيَّاز⁽⁴⁾، والفصول لابن معطي.

25- الموقَّقيات للزبير بن بَكَّار⁽⁵⁾، وهو كتاب في الأخبار، ألفه للموقَّ بن
المتوكل.

26- التبيان للطَّيبي⁽⁶⁾، وهو في المعاني والبيان⁽⁷⁾.

27- حواشي القطب التُّحْتَانِي على الكشاف⁽⁸⁾.

(1) الفتح القريب 18 ر.

(2) كشف الظنون 122/1.

(3) الفتح القريب 18 ط، ذكر في كشف الظنون 1763/2 أنه من أفضل شروح القسم
الثالث منه، وهو في المعاني والبيان.

(4) الفتح القريب 19 و. الحسين بن بدر البعدي (-681هـ). بغية الوعاة 532/1. نُشر
كتابهُ بأخْرة في عَمَّان سنة 2010.

(5) الفتح القريب 20 و. والزبير بن بَكَّار (-256هـ) نُسَابة إخباري شاعر. تاريخ بغداد
486/9.

(6) الفتح القريب 21 ظ.

(7) كشف الظنون 341/1. والطَّيبي الحسين بن محمد (-743هـ) صاحب حاشية الكشاف
الدرر الكامنة 68/2.

(8) الفتح القريب 22 و. والقصب محمود أر محمد بن محمد الرازي (766هـ) عالم بالمعقولات.
الدرر الكامنة 399/4 وقيل له: التُّحْتَانِي لقطب آخر كان ساكناً معه بأعلى المدرسة الظاهرية.

- 28- حواشي الشيخ أكمل الدين على الكشف⁽¹⁾.
- 29- روض الأفهام، في أقسام الاستفهام، لابن الصائغ⁽²⁾.
- 30- شرح الوافية لابن الحاجب⁽³⁾، والوافية نظم الكافية، وكلهن له.
- 31- ذا القيد لابن جني⁽⁴⁾، قال القفطي: "هذا القيد وهو ما استملاء من أبي علي"⁽⁵⁾، وقال السيوطي: "جمعه من كلام شيخه الفارسي"⁽⁶⁾.
- ويظهر لي أن (ذا) فيه اسم إشارة، لا بمعنى صاحب⁽⁷⁾، ولا يعكّره ما في معجم الأدباء: "وكتاب ذي القد في النحو"⁽⁸⁾، لأن ما سأذكر من المرجّحات
-
- (1) الفتح القريب 22 ظ. وأكمل الدين محمد بن محمود الباتري (786-849 هـ) ذو فنون. الدرر الكامنة 250/4.
- (2) الفتح القريب 23 ظ. وسلفت ترجمة ابن الصائغ في مبحث المنصف من الكلام. وللكتاب ذكر في كشف الظنون 917/1.
- (3) الفتح القريب 24 ظ. وله ذكر في كشف الظنون 1370/2.
- (4) أحصي مواضع هذا الكتاب لمفاسده وفقدانه وكثرة نقل السيوطي عنه 25 ر، و39 ظ، و45 ظ، و54 ظ، و69 و، و71 ظ، و85 ظ، و102 ظ، و110 ظ، و140 ظ، و143 و، و147 و، و147 ظ، و161 ط، و165 و، و181 و، و187 ظ، وذكره في المقدمة.
- (5) إنباء الرواة 337/2.
- (6) بغية الوعاة 132/2.
- (7) تردد الشيخ محمد علي السجار في معناه في مقدمة الخصائص 66-67، ويظهر أضواء على آثار ابن جني 58.
- (8) معجم الأدباء 1600/4، وبحوه ما في شرح شواهد الشافية 103.

يجعل هذا تحريفًا وأولها التصريح باسم الإشارة في حكاية القفطي وغيره⁽¹⁾،
وثانيها إسقاط هذه اللفظة وتسميته: القد⁽²⁾، وثالثها أن السيوطي يذكره في
كتبه بلفظ "ذا القد"⁽³⁾، ومنها تحالُّ الرفع والجر، ولم يأت في هذه الحاشية إلا
هكذا⁽⁴⁾.

بقي معرفة ما القد؟ فالذي أستظهره أنه القَد بالكسر، وهو الإناء من
الجلد⁽⁵⁾، لجمعه فيه كلام أبي علي، ولم أجد من فسّره. والله أعلم.
32- حاشية الطّبي على الكشف⁽⁶⁾، قال السيوطي: "وهي أجَل حواشيه،
في ست مجلدات ضخمة"⁽⁷⁾.

33- التذكرة لابن هشام⁽⁸⁾، قال ابن حجر: "في خمسة عشر مجلدًا"⁽⁹⁾. نقل

(1) كالزركشي في البرهان 286/2.

(2) كما في البسيط 1009/2، ومنهج السالك 270، والبرهان 374/2، والتصريح 289/2.
وشرح أبيات المغني 119/2.

(3) نحو شرح شواهد المغني 220/1، والإتقان 19/1 و118/3، وتحفة الأديب 180.

(4) ومثله في الحزاة 132/4، وحاشية على شرح بنت 200/1. وأظن أن البغدادي لم يطبع
على الكتاب، ولكنه أخذ من السيوطي.

(5) ص صاحب القاموس 337/1 روافقه صاحب التاج 460/2 على أنه مكسور وفي
المعجم الوسيط 745/2 الفتح والكسر لهذا المعنى، وأظنه أخذًا من ضبط اللسان 344/4
ضبط قلم، والنص أولى منه.

(6) الفتح القريب 25.

(7) بهجة العابدين 134، وهو ينقل عن حاشية تفسير البيضاوي للسيوطي، ونقل كلام
السيوطي صاحب كشف الظنون 1478/2.

(8) الفتح القريب 26.

(9) الدرر الكامنة 309/2.

- عنه في الأشباه والنظائر كثيرًا.
- 34- الغرّة لابن الدّهان⁽¹⁾، وهو شرح للّمع ابن جني، وفي كشف الظنون: "ولا مثل له مع كثرة شروحه"⁽²⁾.
- 35- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي، وصفه بأنه أحسن ما ألّف في الألغاز اللفظية⁽³⁾.
- 36- الأحاجي للزمخشري، وصفه بأنه أفضل ما ألّف في الألغاز المعنوية، وبأنه نثر مسجوع⁽⁴⁾، واسمه في كشف الظنون: "المحاجّات، ومتّم أرباب الحاجات" في الأحاجي والأغلوطات⁽⁵⁾.
- 37- شرح أحاجي الزمخشري لعلم الدين السخاوي، وذكر أن اسمه تنوير الدياجي، في تفسير الأحاجي⁽⁶⁾.
- 38- الألغاز في السّنة لأبي الفضل العراقي⁽⁷⁾.

(1) الفتح القريب 26 ظ. وهو سعيد بن المبارك بن علي ناصح الدين (494-569 هـ) من كبار
الصحّيين. بغية الوعاة 587/1.

(2) كشف الظنون 1563/2.

(3) الفتح القريب 26 ظ. وسف الكلام عليه قريبًا.

(4) الفتح القريب 27 و. وهو منشور.

(5) كشف الظنون 1607/2.

(6) الفتح القريب 26 و.

(7) الفتح القريب 27 و. وأحسب أنه محمد بن محمد القزويني الطائوسي الحنفي ركن الدين
(-600 هـ)، عالم بالخلاف. وفيات الأعيان 258/3، ومرآة الجنان 498.

- 39- ألعاز الأسنوي⁽¹⁾.
 40- تذكرة ابن مكتوم⁽²⁾.
 41- نظم الفوائد لابن مالك⁽³⁾، وفي كشف الظنون: "وهو ضوابط وفوائد منظومة ليست على روي واحد"⁽⁴⁾، أقول: ولا وزن واحد⁽⁵⁾.
 42- شرح شواهد سيبويه للزحشمري⁽⁶⁾.
 43- الإبدال لأبي الطيب اللغوي⁽⁷⁾.
 44- شرح الجمل لأبي علي عمرو بن عبد المجيد الرندي، قال: "من تلامذة السهيلي، وله شرح على جمل الزجاجي، ومن مقرئي كتاب سيبويه"⁽⁸⁾.
 45- البرهان للزركشي⁽⁹⁾.

- (1) الفتح القريب 27و. وهو عبد الرحيم بن حسن (704-772هـ) الفقيه الشافعي. الدرر الكامنة 2/354.
 (2) الفتح القريب 27ر. وهو أحمد بن عبد القادر تاج الدين (682-749هـ) صاحب فنون الدرر الكامنة 1/176.
 (3) الفتح القريب 27و.
 (4) كشف الظنون 2/1964.
 (5) نقل عنه السيوطي في المهر 2/113 فما بعده، ويظهر فهرسته.
 (6) الفتح القريب 28و.
 (7) الفتح القريب 28و.
 (8) الفتح القريب 29ط. وذكره في بغية الرعاة 2/220 بأقل مما هنا، حتى ألحق ما هنا بحاشية المطبوع.
 (9) الفتح القريب 33و.

- 46- التنبيه على إعراب مشكل الحماسة لابن جني⁽¹⁾.
47- شرح الحماسة للتبريزي⁽²⁾.
48- التعليقة لابن النحاس على المقرَّب لابن عصفور⁽³⁾.
49- شرح الجمل لابن بابشاذ⁽⁴⁾.
50- الجامع الصغير لابن هشام⁽⁵⁾.
51- منتهى الطلب من أشعار العرب لابن ميمون⁽⁶⁾.
52- القوانين لابن أبي الربيع⁽⁷⁾، واسمه: الملخص في ضبط قوانين العربية، وهو مختصر كتابه: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح⁽⁸⁾، والإيضاح لأبي علي.

(1) الفتح القريب 33 ظ.

(2) الفتح القريب 33 ظ.

(3) الفتح القريب 37 ظ. وهو منشور.

(4) الفتح القريب 37 ظ. وهو طاهر بن أحمد (-469 هـ) من أعلام النحويين. وفي وفيات الأعيان 517/2: "وبابشاذ: بباءين مُوَحَّدَتَيْن بينهما ألف ثم شين معجمة، وبعد الألف الثانية دال معجمة، وهي كلمة أعجمية تتضمن الفرح والسرور". ولم يبين ضبط الباء، وكأنها ساكنة.

(5) الفتح القريب 41 ظ.

(6) الفتح القريب 43 ظ.

(7) الفتح القريب 44 ظ.

(8) برنامج الثَّجِيبِي 280، وتُنظَر مقدمة الدكتور عياد الثَّيْبَتِي للبسيط في شرح الجمل 47 و74-75.

- 53- المُرَر للقاضي وكيع⁽¹⁾، وفي ترجمته أنه كتاب في الأخبار.
 54- معاني الحروف لابن مجاشيع⁽²⁾. وفي ترجمته: شرح معاني الحروف.
 55- الأقصى القريب للتتوخي⁽³⁾.
 56- شرح الكافية لابن القواس⁽⁴⁾. أكثر من النقل عنه.
 57- شرح الجمل الصغير لابن عصفور⁽⁵⁾.
 58- شرح المقرب لابن عصفور⁽⁶⁾.
 59- المغني لابن فلاح⁽⁷⁾.

- (1) الفتح القريب 49 ظ. وهو محمد بن خلف (-306هـ) عالم بالسير والأخبار. تاريخ بغداد 126/3، والوافي بالوفيات 43/3.
 (2) انفتح القريب 51 ظ. وهو علي بن فضال المجاشعي (-479هـ) ويعرف بالفرزدقي لاتصال نسبه بالمرزوقي. عالم بالنحو والتفسير. بغية الوعاة 183/2.
 (3) الفتح القريب 56 ظ. وهو محمد بن محمد بن مُنَجَّى، زين الدين، التنوخي، الدمشقي، ثم البغدادي، الأديب، (-748هـ)، هكذ ترجمته في هدية العارفين 154/2. وسلك السيوطي كتابه في كتب الإعجاز والبلاغة. الإقتان 19/1.
 (4) الفتح القريب 59 ظ. وهو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلني استجوي. بغية الوعاة 99/2. وترجمته ضئيلة.
 (5) الفتح القريب 59 ظ. وذكروا له ثلاثة شروح على الجمل. بغية الوعاة 210/2.
 (6) الفتح القريب 68 ظ. قال: لم يتم بغية الوعاة 210/2.
 (7) انفتح القريب 69 ظ. وهو منصور بن فلاح اليميني (-680هـ) نحوي متفقه بغية الوعاة 302/2.

60- نظم الفرائد وحصر الشرائد لمهذب الدين المهلبي⁽¹⁾، وهو كتاب في نظم الفوائد النحوية.

61- تعليق المصنف، أو تعاليقه، أو بعض تعاليقه، أو تعليقه على الألفية⁽²⁾، وذكر في مواضع أنه ينقل من خطه.

62- شرح الكتاب للمصنف⁽³⁾.

63- شرح ديوان المتنبي لابن جني⁽⁴⁾.

64- التلويح للتفتازاني⁽⁵⁾، في أصول الفقه، وهو شرح تنقيح الأصول لعبيد الله ابن مسعود المحبوبي الحنفي (-747هـ)⁽⁶⁾.

65- سبك المنظوم، وفك المختوم لابن مالك⁽⁷⁾، وهو نثر لنظمه المؤصل،

⁽¹⁾ الفتح القريب 69. وهو مهلب بن حسن بن بركات. بغية الوعاة 304/2. وكتابه منشور، ورجح ناشره أن وفاته سنة 583.

⁽²⁾ الفتح القريب 44 ط، و72 ط، و112 ط، و122 ط، و144 ط، و167 ط، و172 ط، و174 ط، و193 ط.

⁽³⁾ الفتح القريب 77 ط. وهو قاسم بن علي توفي بعد 630. بغية الوعاة 256/2.

⁽⁴⁾ الفتح القريب 86. وله عليه شرحان كبير وصغير منشوران.

⁽⁵⁾ الفتح القريب 89.

⁽⁶⁾ تاج التراجم 203، وكشف الظنون 496/1، ومعجم المطبوعات 1199/2، والأعلام 197/4.

⁽⁷⁾ الفتح القريب 56.

في نظم المفصل⁽¹⁾.

- 66- الكوكب للإنسوي⁽²⁾، وهو الكوكب الدُرِّي فيما يتخرج على الأصول التحوية من الفروع الفقهية.
- 67- أمالي الزجاجة⁽³⁾. ونقل عنه في المسألة الزُّنْبورية فصلاً طويلاً فيه شرح الزجاجة لمسائل المناظرة⁽⁴⁾ لم أجده فيما نُشر باسم أمالي الزجاجة أو مجالس العلماء، ولا أورده السيوطي في الأشباه والنظائر.
- 68- الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي⁽⁵⁾. وهو في الفقه.
- 69- شرح الإيضاح للخفاف⁽⁶⁾.
- 70- شرح شواهد سيبويه لأبي جعفر النحاس⁽⁷⁾.
- 71- النهر لأبي حيان⁽⁸⁾.

(1) تنظر مقدمة المحقق لكتاب التسهيل 21.

(2) الفتح القريب 90 ظ. وهو منشور.

(3) الفتح القريب 94 ر.

(4) الفتح القريب 149 ظ-153 ظ.

(5) الفتح القريب 94 ر. وهو عبد الوهاب بن علي (727-771هـ)، الفقيه المؤرخ صاحب طبقات الشافعية. الدرر الكامنة 425/2.

(6) الفتح القريب 100 ر. وهو أبو بكر بن يحيى المالقي (-657هـ). بغية الوعاة 473/1.

(7) الفتح القريب 100 ظ.

(8) الفتح القريب 100 ظ.

- 72- شرح الكافية لمصنفها ابن الحاجب⁽¹⁾.
73- شرح الجزئية للشَّلوين⁽²⁾.
74- شرح الجزولية لابن عصفور⁽³⁾.
75- شرح شواهد الإيضاح لابن يسعون⁽⁴⁾.
76- ديوان هذيل⁽⁵⁾، قال: "نسخة مصححة عليها خط ابن هشام وغيره من الأئمة".
77- شرح اللُّمع لابن بَرّهان⁽⁶⁾.
78- حواشي التسهيل لابن هشام⁽⁷⁾.
79- الفصول لابن معطي⁽⁸⁾.
80- شرح الدرة لابن القوَّاس⁽⁹⁾، يعني الدرة الألفية لابن معطي.

(1) الفتح القريب 100 ط. وهو منشور.

(2) الفتح القريب 102 و.

(3) الفتح القريب 115 ط.

(4) الفتح القريب 115 ط. وسلف التعريف به في هذا البحث.

(5) الفتح القريب 116 و.

(6) الفتح القريب 117 و. وهو عبد الواحد بن علي (-456 هـ). بغية الوعاة 120/2.

(7) الفتح القريب 134 و.

(8) الفتح القريب 136 ط.

(9) الفتح القريب 146 و. وسلف ذكر ابن القوَّاس قريباً.

- 81- البديع لمحمد بن مسعود الغزنوي⁽¹⁾، وذكره ابن هشام وقال: "وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة"⁽²⁾.
- 82- شرح شواهد الجمل للتذميري⁽³⁾.
- 83- شرح الكافية لنجم الدين سعيد⁽⁴⁾.
- 84- غريب القرآن للتذميري⁽⁵⁾، قال السيوطي في كتب غريب القرآن:

(1) الفتح القريب 158و.

(2) المغني 708، ووصفه هنا بالزكي، وفي موضع آخر 301 قال: الغزفي. وقال السيوطي: "أكثر أبو حيان من النقل عنه... ولم أعرف شيئاً من أحواله". بغية الوعاة 245/2. وفي كشف الظنون 236/1: المتوفى سنة 421. وفي اللباب 380/2: الغزنوي إلى غزنة مدينة من أول الهند، وفي معجم البلدان 201/4: "هكذا يتلفظ به العامة، والصحيح عند العلماء غزنين".

(3) الفتح القريب 161ظ. وهو أحمد بن عبد الجليل (-555هـ). بغية الوعاة 321/1. وهو منسوب إلى تدمير بالأندلس بفتح الغاء في اللباب 209/1، وبضمها في معجم البلدان 19/2.

(4) الفتح القريب 163ظ. قال السيوطي: "سعيد العجمي المشهور بالنجم سعيد، شارح الحاجبية، لم أقف له على ترجمة، وشرحه هذا كبير، جعله شرحاً للمتن والشرح الذي عليه للمصنف، وفيه أبحاث حسنة". بغية الوعاة 591/1، وينظر طبقات الشافعية 76/10، والأشياء والنظائر 627/3، وكشف الظنون 1371، وذكر بروكلمان من هذا الشرح نسخة في الأسكوريال. تاريخ الأدب العربي 319/3.

(5) الفتح القريب 165ظ. وهو محمد بن عزيز -براعين، أو الثانية مهملة، وهو ما وجد بخطه- بخطه- (-330هـ) الشجستاني. بغية الوعاة 171/1.

"ومن أشهرها كتاب العزيري، فقد أقام في تأليفه خمس عشرة سنة، يحرره هو وشيخه أبو بكر ابن الأنباري"⁽¹⁾.

85- شرح اللب⁽²⁾، كأنه للنقطة كار⁽³⁾.

86- شرح جمل عبد القاهر لعز الدين بن أبي الفتح⁽⁴⁾.

87- شرح الإيضاح لابن أبي الربيع⁽⁵⁾.

88- شرح الدرة لابن الحُبَّار⁽⁶⁾، والدرة الألفية لابن معطي.

89- التذكرة لأبي علي⁽⁷⁾.

90- تفسير ابن أبي حاتم⁽⁸⁾.

(1) الإتيان 3/2.

(2) الفتح القريب 171 ط.

(3) عبد الله بن محمد (706-776 هـ).

(4) الفتح القريب 171 ط. وهو محمد بن أبي الفتح البجلي (645-709 هـ) تلميذ ابن مالك. بغية الرعاة 207/1.

(5) الفتح القريب 174 ط. وسلفت الإشارة إليه قريباً.

(6) الفتح القريب 178 ط. وهو أحمد بن الحسين (-637 هـ) الموصلي الضرير. بغية الرعاة 304/1.

(7) الفتح القريب 178 ط. وفي كشف الظنون 384/1: "وهو كبير في مجلدات، لخصه أبو الفتح بن جني".

(8) الفتح القريب 182 ط. وهو عبد الرحمن بن محمد (240-327 هـ) الرازي صاحب كتاب المجرى والتعديل. تذكرة الحفاظ 829/3.

- 91- التنبيه على معاني أبيات المتنبي لأبي القاسم بن القطان⁽¹⁾.
- 92- المُلْتَقَط من شرح شعر المتنبي للواحدى للزحخشري⁽²⁾.
- 93- الوافية لابن الحاجب⁽³⁾، وهي نظم الكافية، وسلفت الإشارة إليها، قال السيوطي: "ومن خطه نقلت".
- 94- شرح الهادي للزنجاني⁽⁴⁾، والمتن في النحو والصرف له⁽⁵⁾.
- 95- اللُّمَعُ الكاملية لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي⁽⁶⁾، وهو في شرح مقدمة ابن بابشاذ في النحو⁽⁷⁾.

(1) الفتح القريب 183و. لم أعرفه، وقد يكون محرفاً عن أبي القاسم بن القطاع علي بن جعفر (433-515هـ) الصقلي. بغية الوعاة 2/153. وتنظر مقدمة المحقق لكتاب القُسر لابن جني 525/1.

(2) الفتح القريب 183و. وينظر الأعلام 7/178، ومقدمة المحقق لكتاب القُسر لابن جني 526/1.

(3) الفتح القريب 189و. تحرفت إلى: الألفية.

(4) الفتح القريب 201و. وهو عبد الوهاب بن إبراهيم، كان حياً سنة 654هـ بغية الوعاة 2/122. والزنجاني نسبة إلى زنجان مدينة على حد أذربيجان. الباب 2/77.

(5) كشف الظنون 2/2027.

(6) الفتح القريب 203و. وهو عبد اللطيف بن يوسف (557-629هـ) غوري متكلم طبيب بغية الوعاة 2/106.

(7) كشف الظنون 2/1795، ومردكر ابن بابشاذ قريباً.

96- شرح صحيح مسلم للقرطبي⁽¹⁾، وهو شرح لمختصره هو له، وأوسع: المُنْفِيهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم⁽²⁾.

فهذه حاشية السيوطي، هي أغنى ما كُتِبَ على المغني، وأوسع مراجع، وأعناه بالنقل والرواية، وأعناه بالنصوص، وأحفظه بأحكام الخبرة، وأبعده عن الجدل اللفظي والمعقولات التي لا ينبغي عليها عمل، ولو أكملها لكانت فتحًا في كتب النحو، ولخدم المغني بها خدمة جليلة، ولا نضم إلى ما فيه من ترتيب وتحقيق وإعراب - رواية السيوطي العريضة للآثار والأخبار والأقوال، وإطلاعه الواسع على التراث العربي الإسلامي، ولكن هكذا جرت الأقدار.

(1) الفتح القريب 206 ظ. وهو أحمد بن عمر (578-656 هـ) فقيه من أهل الحديث. نفع الطيب 615/2.

(2) كشف الظنون 557/1.